تكامل الذكر والأنثى في الحياة

دراسة ميسرة في تكامل الجنسين ونقد الاتجاهات الشاذة الحديثة

الفهرس

تمهيد..... ٧

منهج البحث..... ١٨

المدخل..... ٢٢

١ .الهدي الفطري الداخلي للإنسان ٢٢

المراد بالفطرة الإنسانية..... ٢٤

أقسام الهدي الفطري..... ٢٨

القسم الأوّل: الهدي الفطري الإدراكي..... ٢٩

القسم الثاني: الهدي الفطري الجسدي والوظيفي..... ٢٩

القسم الثالث: الهدي الفطري النفسي والسلوكي..... ٣٠

القسم الرابع: الهدي الفطري القانوني والأخلاقي..... ٣١

القسم الخامس: الهدي الفطري الحكمي..... ٣٢

تطابق مقتضيات أقسام الهدي الفطري..... ٣٣

٢.اشتمال الهدي الفطري على أمرين ـ تأصيل ضرورة العفاف وتكامل الجنسين ـ..... ٣٥

الأمر الأوّل: تأصيل ضرورة العفاف..... ٣٥

والأمر الثاني: مشروعية الاقتران الحميم مع الجنس الآخر أو تكامل الذكر والأنثى..... ٣٨

٣.تفصيل مقومات ثنائية الذكر والأنثى بحسب المنحى الفطري والعقلائي العام..... ٤٦

حالات غير مستقيمة في ثنائية الذكر والأنثى والتعامل العقلائي معها.٥٣

٤.الاتجاه الحديث في شأن ثنائية الذكر والأنثى..... ٥٥

عناصر الهوية الجنسية النفسية وأنواعها وفق الاتجاه الحديث..... ٦٣

٥.موقف الدين ومساعي التشكيك فيه..... ٦٥

٦.معطيات التأمل الجامع في الموضوع..... ٦٧

٧.أبعاد الموضوع المتعددة وعلاقته بالعلوم المختلفة..... ٧٣

٨.ضرورة التثبت العلمي المؤكد في الموضوع.....١٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على جميع الأنبياء والمرسلين، لا سيما محمّد خاتم النبيين وآله الطاهرين..

إنّ أحد الأسس الفطرية المهمة للحياة الإنسانية والنوع الإنساني هو التنوع البشري الرائع المنقسم إلى الذكر والأنثى، وتكاملهما في هذه الحياة من خلال الاقتران الزوجي الأسري، وتوزيع اقتضاءات الأسرة على الجنسين وفق الملاءمات الفطرية مع تكونهما الجسدي والنفسي والسلوكي ومشاركتهما إنجاب الأولاد.

إلا أنّ هذا الأساس تعرض في العصر الحاضر لتحدٍ خطير من خلال اتجاهات ونظريات متعددة انتشر تسويقها باسم العلم والأدوات العلمية.

ومن أبرز تلك النظريات نظريتان:

١ – نظرية تحور معنى الذكورة والأنوثة ـ وهما أمران معروفان للإنسان منذ نشأة الإنسانية ـ بادعاء أنهما لا يتمثلان في التنوع الفطري الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي للإنسان، بل هما يعبّران عن انطباع الإنسان عن نفسه.

فإذا رأى الذكر جسدياً أنه أنثى كانت هويته أنثى سواء احتفظ بخصائصه الجسدية الذكرية، أم سعى إلى تغييرها، فله أن يتأنّث ويظهر ويتصرف ويتزوج كأنثى تماماً ويكون بين الإناث في اجتماعهن، وعلى الأسرة والمجتمع أن يتقبله ويتعامل معه كذلك رغم خصائصه الذكرية الكاملة، وكذلك الحال في الانثى!.

بل يجوز أن يختار الشخص أن يكون ذكراً وأنثى في آن واحد، أو يكون حالة وسطى بمزيج من المظاهر والسلوكيات الذكورية والأنثوية حسبما يشاء!

وقد عبّر عن مورد الانطباع المغاير للجسد عن الذات بالتحول الجنسي، كما عبّر منذ حين عن الهوية التي يختارها الشخص لنفسه ـ سواء كان موافقا لجسده أم لا ـ بالنوع الاجتماعي.

٢- نظرية أخرى تنقض تكامل الذكر والأنثى في الحياة كما تقتضيه الفطرة الإنسانية بادعاء أنّ الميول الشاذة (المماثلة) هي ميول طبيعية، وأنّ الاقتران الشاذ بالمماثل يمثل خياراً للزواج على حد زواج الذكر والأنثى!.

فهاتان نظريتان تبرران السلوكيات والاقترانات والميول الشاذة، وتعتبرها أموراً طبيعية وخيارات مقبولة ومشروعة على حد الخيار السائد في المجتمع البشري من تمايز الجنسين وتكاملهما في الحياة.

وقد حدثت هاتان النظريتان في هذا العصر في بعض الأوساط العلمية على أساس أنهما من جملة معطيات العلم الحديث!.

ومن الملفت أنّه يجري تسويقهما ثقافياً واجتماعياً بقوة واندفاع بالغ في المجتمعات البشرية من خلال جميع الإمكانات المتاحة المحلية والدولية من الجوانب المالية والقانونية والسياسية والإعلامية والثقافية والتربوية .

والواقع أنّ هذه النظريات تمثل انتكاسة كبيرة في الفكر الإنساني المعاصر، بل تقهقر غريب لما يطرح باسم العلم وعجز كبير عن رصد البديهيات الفطرية الإنسانية التي يدركها عامة العقلاء الراشدين وفق ما يجدون بوجدانهم ويشهدونه

بالخبرة العامة، وقد وقع من قبل التنكّر لمبادئ بديهية أخرى باسم العلوم الإنسانية[١].

كما أنّ تسويقها في المجتمع الإنساني عملياً يمثل تحدياً خطيراً للإنسانية في أحد أهم ركائزها وبناها في وجودها وديمومتها وقيمها وأخلاقها ونظمها الأسري والاجتماعي.

وهذه دراسة ميسرة تتضمن توضيح تكامل الذكر والأنثى في الحياة وفق القواعد العامة الراشدة للتفكير المبنية على مبادئ خمسة

١. الهدي الإدراكي السليم.

٢. الهدي الإنساني الفطري الجسدي والوظيفي.

٣. الهدي الإنساني الفطري النفسي والسلوكي.

٤. الهدي الوجداني المعبر عنه بالضمير الإنساني الذي يحدد ما يلائم الإنسان وما يحسن وما يقبح منه.

٥. الهدي الحكمي ونعني به الحكمة الصائبة التي ترعى الصالح الإنساني.

هذا مع دراسة الموضوع وفق هذه المبادئ في المستوى الفطري، وفي المستوى العلمي المعتمد على العلوم ذات العلاقة بهذه المبادئ، من جهة وجود أبعاد للموضوع في كل واحد من هذه المبادئ الخمسة مرتبطة بالعلوم المختلفة.

---

(١) سيأتي نموذج منها في ذكر حجج واهنة لنظرية الهوية الجنسية الاجتماعية، الاحتجاج الرابع، الحلقة الثالثة (القسم الأوّل ـ الجزء الثاني)، ولاحظ: منهج التثبت في الدين، القواعد الفطرية العامة للمعرفة الإنسانية والدينية، القاعدة الرابعة.

كما تضمنت الدراسة توضيح بداهة هذا المبدأ ـ نعني التكامل بين الجنسين ـ في الدين بداهة بالغة لا مزيد عليها، فإنه ملء تعاليم الدين ونصوصه في ذِكْر الذكر والأنثى وأحكامهما، على أنّ الدين يتضمن التأكيد على أنّ هذا التكامل مطابق مع المبادئ الفطرية الإدراكية والجسدية والنفسية والأخلاقية والحكمية.

وكنت قد أعددت دراسة أكثر تفصيلاً من بعض النواحي قبل ثلاث سنوات عندما بلغني استفحال هذه النظريات في أوساط الجاليات الإسلامية في بعض بلاد المهجر، وحدثت ظروف حالت دون إنهائها، وقد حدث في هذه الأيام سعي بليغ إلى نشر هذه الأفكار الخاطئة في داخل البلاد الإسلامية فاهتممت بإيجاز البحث مع بعض الإضافات ليكون أسهل تناولاً.

وقد أعددت هذا البحث في الأصل لإلقائه كمحاضرات على طلبة الجامعات، ولكن حالت الظروف عن إلقائها، ولذلك اكتفيت بنشره وذلك ليكون مذكِّراً لمن عُني بالتبصر في الموضوع ومحفّزاً لمعاني الرشد والفطرة والأخلاق والحكمة في المجتمع الإنساني بشكل عام وللمجتمع الديني على وجه خاص، وبالله التوفيق.

تمهيد:

لقد تضمنت هذه الدراسة توضيح أمرين:

١-إنّ الذكورة والأنوثة اللتين تمثلان الهوية الجنسية في الإنسان ترتكز على الفوارق الجسدية الكاملة المعروفة بين الجنسين، وتترتب عليها الميول والمشاعر النفسية المستقيمة، والتي تؤثر بدورها في السلوك السليم والملائم، فالفوارق الجسدية ليست مظاهر محضة في الإنسان، بل هي تنوع ضارب في العمق الجسدي والنفسي للإنسان، وجزء من بنيته التي بُني عليها، وراسم للسلوك السليم والحكيم والملائم للإنسان، فهذا هو معنى الذكورة والأنوثة بحسب إدراك العقل السليم وشهادة الفطرة التي فُطر الإنسان عليها جسدياً ونفسياً وأخلاقياً وبدلالة الحكمة التي تفرضها سنن الحياة الاجتماعية وبحسب معطيات العلوم ذات العلاقة جميعاً مثل علم الأحياء وعلم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا).

وهذا القسم من البحث يبيّن الخطأ الفاحش للغاية في افتراض هوية جنسية للإنسان على أساس شعوره عن نفسه ورغبته في تعامل الآخرين معه وإن كان متقاطعاً مع وضعه الجسدي، ويفنّد الاتجاه المتجدد في الموضوع الذي فصل الهوية الجنسية للإنسان عن التكوين الجسدي واعتبرها أمراً طارئاً وعارضاً على الإنسان لأسباب ثانوية كالعوامل الاجتماعي، وبنى على أنّها تابعة لانطباع الإنسان عن

نفسه، وقد عبّر عن هذه الهوية المُفْترضة للإنسان بالنوع الاجتماعي[١]، كما عبِّر عن افتراض الإنسان لنفسه هوية جنسية على خلاف جسده بالتحول، ويراد به تحوّل

---

(١) **معنى النوع الاجتماعي:** والمراد بالنوع الاجتماعي الذي يطلق في مقابل الجنس الجسدي البيولوجي كل شيء يتعلق بالذكورة والأنوثة في الإنسان غير البعد الجسدي العيني بدء من انطباع الإنسان عن جنسه ومروراً بالميول والسلوكيات الغريزية ـ مثل ميل الذكر إلى الأنثى وميل الأنثى إلى الذكر ـ وانتهاء بسائر السلوكيات والأدوار التي يقوم بها على أنها تلائم هذا الجنس أو ذاك، فالمراد بهذا المصطلح أنّ هذه الأمور كلها مما يتلقاه الإنسان من المجتمع، ولذلك فهي لا تزيد على أمور مكتسبة من خلال التربية الاجتماعية، ولا تنطلق من ذاته وداخله وجنسه الجسدي (البيولوجي).

ولهذا الأصل أبعاد ثلاثة:

١ -بعدٌ نفسي، وهو أنّ شيئاً من هذه الانطباعات والميول والسلوكيات والأدوار ليست فطرية للإنسان بتاتاً فلا موجب للالتزام والإلزام بها على أساس أنها الحالة الطبيعية والفطرية، كما لا يصح اعتبار التخلف عنها حالة مرضية وغير مستقيمة فلو أنّ الذكر جسدياً رأى نفسه أنثى اجتماعياً وأراد أن يتزوج بذكر آخر على أنه أنثى ويتزيّا ويتزين ويظهر كالإناث فإنه لا مانع من ذلك من المنظور الفطري بحسب افتراضهم.

٢- بعدٌ قانوني، وهو أنّه ينبغي تجويز هذه الأمور كلها قانوناً لكل شخص ذكراً كان أو أنثى في الدول كلها استناداً إلى مبدأ الحرية الشخصية في قانون حقوق الإنسان، وأي قانون يحدد ذلك ولو اعتمد على الدين والشريعة الإسلامية والأعراف الاجتماعية السائدة فإنّه لا بدّ من العمل على إلغائه لأنّه ينافي المواثيق والاتفاقيات الدولية في حقوق الإنسان والمرأة.

وبناء على ذلك فإنّ من الضروري المساواة التامة بين الذكر والأنثى في القانون والتشريع في الحقوق والواجبات، لأنّ التفاوت بينهما جسدي محض ولا اقتضاءات فطرية له في شأن السلوك والأدوار والحقوق والواجبات.

٣-بعدٌ تنفيذي، وهو أنّه لا بدّ من تمكين الأنثى كما الذكر من استيفاء حقوقه القانونية وإصلاح الأعراف الاجتماعية التي تحول دون وصول المرأة الى تلك الاستحقاقات من خلال العمل الثقافي والاجتماعي.

وبالنظر إلى هذا البعد الثالث نرى أنه قد يفرع على نظرية النوع الاجتماعي الحاجة إلى إنصاف المرأة في دورها الاجتماعي وإحقاق ما يستحقها قانوناً ورفع الحيف الاجتماعي عنها.

فهذه أبعاد ثلاثة تُفرع على نظرية النوع الاجتماعي.

والبعدان الأولان يخالفان بديهة الدين والشريعة الإسلامية، من حيث القبول بانطباع الشخص عن جنسه على خلاف جسده والإذعان بالميول والاقترانات الشاذة، والتسوية بين الجنسين في الأحكام الشخصية مثل الستر والحجاب والعدة وغير ذلك.

وأمّا البعد الثالث في حدّ نفسه وعلى إجماله فهو لا يخالف الدين والتشريع الإسلامي، ولا يتفرع بالضرورة على نظرية النوع الاجتماعي، لأنه يدعو الى تمكين المرأة مما ثبت لها في التشريع، وإزاحة العوائق الاجتماعية دون ذلك، ولا يدعو الى تشريعٍ مختلف كما هو الحال في البعدين الأولين.

ولكن من الملاحظ وقوع الالتباس في شان هذا المصطلح وسوء استخدامه في مقامات حساسة للغاية قد تكون له تبعات ثقافية وقانونية سلبية جداً، حيث أطلق النوع الاجتماعي على الرجل والمرأة بمعناهما العرفي، وتمّ تغليب دلالة المصطلح على إنصاف المرأة فحسب أو بتصوّر أنّ مؤدى هذا المصطلح لا يزيد على إفادة ذلك، من غير التفات إلى عمق متبنيات مصطلح النوع الاجتماعي من نفي أي اقتضاء فطري للذكورة والأنوثة الجسدية في شأن الهوية الجنسية والميول المقبولة والسلوكيات المشروعة والأدوار الملائمة، ولا ما يقتضيه هذا المصطلح من تجويز الانطباعات والميول والسلوكيات الشاذة.

ومن جملة الموارد التي أطلق فيه هذا المصطلح على وجه غير دقيق :

١- نصوص قانونية وقرارات تشريعية وتنفيذية في بعض الدول الإسلامية كانت غايتها إنصاف المرأة بإيفاء حقوقها الشرعية الدستورية والقانونية فحسب، ولكنها استخدمت في التعبير عن ذلك مصطلح النوع الاجتماعي.

٢-توقيع بعض الدول الإسلامية على اتفاقيات دولية وثنائية بمحورية هذا المصطلح، كانت غايتها من منظور تلك الدول الإسلامية إنصاف المرأة فحسب، بينما كان منظور الطرف الآخر هو المصطلح بجميع متبنياته ولوازمه.

٣-أذونات صدرت من الدولة لمنظمات وجمعيات ومؤسسات تقوم بنشاطات على أساس مصطلح النوع الاجتماعي كان الغرض من الإذن أنصاف المرأة فحسب بينما استغلت تلك المنظمات الأذونات الصادرة للعمل وفق ما يعنيه مصطلح النوعي الاجتماعي وتثقيف الناس على أن الذكر والأنثى لا يختلفان إلا جسدياً وأنّ كون الشخص امرأة أو رجلاً ناشئ عن التربية الاجتماعية فحسب، علما أن العديد من تلك المؤسسات مرتبطة مالياً وثقافياً بمنظمات أجنبية تعمل على مبادئ هذا المصطلح بعمقه وليس على إنصاف المرأة بالمنظور المفهوم في البلاد الإسلامية.

إذن من المفروض تصحيح النصوص المتقدمة وأمثالها وإيضاح المراد بها على نحو مؤكّد كي لا يظن الإقرار فيها والالتزام من خلالها بالمعنى المصطلح وشرعية أبعاده المخالفة لثوابت الدين التي كان عدم مخالفتها شرطاً دستورياً في صحة أي تشريع أو قرار أو تعليم، كما ينبغي تثقيف الناس على ما يعنيه هذا المفهوم من تجاوز قواعد الفطرة وثوابت الدين وأصول الثقافة الإسلامية والشرقية والعربية والأعراف المبنية عليها فلاحظ.

هذا وكون النوع الاجتماعي بالمعنى الذي ذكرناه أمر ظاهر وبديهي لمن اطلع على المصطلح، وفهمه فهما فنياً، وفق سياقات استعماله في هذا العصر وبيان معناه في مصادر الموضوع كافة، ولم يبن في معناه على انسباق ذهني ناشئ عن استعمالات غير دقيقة أو ارتكازات سائدة في بيئة الشخص، ولا يتوقف ذلك على أن يكون متخصصاً في علم النفس والاجتماع المعاصر، فمن البديهي أنّه لا يراد بهذا المصطلح الرجل والمرأة وفق الخصائص الجسدية، ولذلك يعد النوع الاجتماعي لمن كان ذكراً ولكن يرى نفسه أنثى هو الأنوثة لا الذكورة، والنوع الاجتماعي لمن كان أنثى ولكن يرى نفسه ذكراً هو الذكورة لا

الأنوثة، والنوع الاجتماعي لمن يرى نفسه ذكراً وأنثى في آن واحد هو ازدواج الهوية لا الذكورة محضاً وإن كان ذكراً جسداً ولا الأنوثة محضاً وإن كان جسداً أنثى.

ويكفي منبهاً على ذلك تأمّل معنى جملة (النوع الاجتماعي) وفهمه، فالتعبير بالنوع بدلاً عن الجنس الذي يعبر عن الذكر والأنثى إنّما كان ناظراً إلى أمر مختلف، كما أنّ توصيف النوع بالاجتماعي يعني أنّ هذا التنوع ليس أمراً فطرياً، بل هو أمر اجتماعي مكتسب ناشئ عن التربية الاجتماعية والأعراف الموضوعة السائدة.

وقد جاء في موسوعة ويكيبيديا باللغة الإنجليزية مقالاً حول هذا المصطلح جاء فيه ما ترجمته: (يشمل النوع الاجتماعي الجوانب الاجتماعية والنفسية والثقافية والسلوكية لكونك رجلاً أو امرأة أو أي هوية جنسية أخرى) وقد ذكر لذلك توضيحاً مبسوطاً لا يسعنا هنا نقله.

العلاقة بين النوع الاجتماعي بالمعنى المعروف الذي بيّناه وبين الاقتران الشاذ بالمماثل

وقد يتساءل عن العلاقة بين النوع الاجتماعي بالمعنى المعروف الذي بيّناه وبين الاقتران الشاذ بالمماثل.

والجواب أنّ هناك علاقة بينهما فعلاً، من وجهين:

١- أنّ الاقتران الشاذ بالمماثل يقع على وجهين:

الأوّل: أن يكون مع إذعان كل من المقترنين بجنسه، فهما مثلاً ذكران ويريان أنفسهما ذكرين فعلاً.

والثاني: أن يكون الاقتران الشاذ بالمماثل جسدياً على أساس اعتقاد أحد الطرفين عن نفسه بخلاف جنسه، فيقترن ذكر يرى نفسه ذكراً بذكر آخر يرى نفسه أنثى.

ومن الواضح أنّ الاقتران الشاذ في الوجه الثاني مبني على نظرية النوع الاجتماعي الذي يتضمن أنّ الهوية الجنسية للإنسان إنما تكون وفق انطباع الإنسان عن نفسه، وليس على أساس خصائصه الجسدية، فاقترن شخصان ذكران جسدياً بعضهما ببعض على أساس أنّ أحدهما ذكر والآخر أنثى بحسب النوع الاجتماعي.

٢- إنّ نظرية النوع الاجتماعي من حيث مبناها تعتمد على أنّ كل ما يتعلق بالجنس عدا البعد الجسدي هو أمر غير فطري، بل مكتسب من البيئة والتربية الاجتماعية، ويندرج في ذلك طبعاً الميل الغريزي للإنسان إلى الجنس المخالف، فهذا الميل هو ميل مكتسب حسب التربية الاجتماعية، وليس الاقتضاء الفطري كما يراه جمهور العقلاء وذكره القرآن الكريم بقوله إنكاراً على قوم لوط أصحاب الفعل الشاذ: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ (سورة الشعراء: آية ١٦٥ ـ ١٦٦).

وعليه فلو أنّ الإنسان جنح إلى الميل الشاذ إلى المماثل كان ذلك في حقه طبيعياً وسائغاً كما هو الحال إذا كان على الميل المتعارف إلى الجنس المغاير، ومن الطبيعي أن يكون الميل الشاذ إلى الجنس المماثل مقبولاً وفق مبنى اتجاه النوع الاجتماعي الذي يرى مقبولية انطباع الإنسان عن جنسه على خلاف جسده!

على أنّ هناك من يتوسع في إطلاق النوع الاجتماعي وما يرادفه في اللغات الأجنبية ويطلقه على مجموعة العناصر غير الجسدية المتعلقة بالذكورة والأنوثة وهي أربعة:

١-انطباع الإنسان عن جنسه سواء كان على وفق جسده أم لا.

٢-ميله إلى الجنس المخالف أو المماثل جسدياً أو إليهما معاً.

٣-السلوك الغريزي الفعلي مع المخالف والمماثل أو معهما.

٤- المظاهر والسلوكيات والأدوار التي يميل الشخص إليها مثل الزي والزينة وغير ذلك.

وعلى هذا المعنى فإنّ النوع الاجتماعي يتضمن التعبير عن التنوع في الميل والسلوك الغريزي.

وقد يطرح أنّه متى كان المقصود بالنوع الاجتماعي الإشارة الى التنوع الجسدي إلى الأنثى (المرأة) والذكر (الرجل) دون المعنى المعروف فلا ضير في التعبير به، إذ لا ينبغي المشاحة في التعبير.

ولكن يلاحظ بشأن ذلك أنّ دقة التعبير مهمة في النصوص القانونية والاتفاقات الرسمية إذ يجري الاحتجاج بالمفهوم الفني، ولا يُعتنى بدعوى التوسع والمسامحة في التعبير، وذلك أمر ظاهر ومعروف، كما أنّ ذلك مهم من البعد الثقافي لأنّه يكون مدخلاً إلى تمرير أفكار خاطئة وخطيرة من حيث لا يحتسب

الإنسان من الذكورة والأنوثة عن وضعه الجسدي سواء سعى إلى تغيير الوضع الجسدي من خلال العمليات الجراحية إلى ما يلائم انطباعه عن نفسه أم لا.

٢-إنّ طبيعة الخلية الأسرية الإنسانية ـ وفق الفطرة المشهودة التي خلق عليها الإنسان جسدياً ونفسياً وأخلاقياً ووفق الحكمة الراشدة والدين الإلهي جميعاً ـ مؤلفة من ذكر وأنثى، وعليه يكون الميل الغريزي المستقيم هو الميل إلى الجنس الآخر وليس إلى الجنس المماثل.

وهذا القسم من البحث يوضح الخطأ الفاحش في الميول والاقترانات المماثلة ويُفنّد الاتجاه المتجدد حديثاً من القبول بهذه الاقترانات كضرب من الاقتران المشروع في الحياة على حد الاقتران الزوجي بين الذكر والأنثى.

وقد كان هذا الاتجاه الثاني مؤثراً في البناء على الاتجاه الأوّل بعض الشيء؛ لأنّ رغبة الشخص في افتراض هوية جنسية لنفسه على خلاف خصائصه الجسدية يبتني كثيراً على الميل الغريزي الشاذ إلى الجنس المماثل.

على أنّ فصل مطلق السلوكيات الاجتماعية ـ بما فيها الميل والزواج والاقتران الأسري بين الجنسين ـ عمّا فطر عليه الإنسان في الأبعاد الجسدية والوظيفية والنفسية

المخاطبون، وهو من الأساليب الناعمة للتأثير على الآخرين وتزريقهم بالأفكار المقصودة من حيث لا يشعرون، وقد نبه بعض علماء المنطق كالعلامة المظفر في مباحث التصورات إلى دور غموض المصطلحات والتعابير في التأثير في أفكار العامة وإثارة مشاعرهم في اتجاه المقصود من غير أن ينتبهوا إلى ذلك.

إذن دقة التعبير أمر مهم، ولكن لا ينبغي استغلال ذلك لغايات أخرى.

والسلوكية والأخلاقية يعني أنّ الاقتران بين الجنسين هو مجرد توجه اجتماعي غالب في الأعراف والتقاليد وليس نظماً فطر عليه الجنسان، وهذا بطبيعته يعني مشروعية التوجه الغريزي إلى الجنس المماثل.

هذا وكان الموجب للاهتمام بهذا البحث ـ كما أشرنا من قبل ـ هو أنّ ثنائية الذكر والأنثى وتكامل أحدهما بالآخر واشتراكهما في تكوين الأسرة وما يتفرّع عليه من الإنجاب هي مسألة أساسية وعميقة وبالغة الأهمية في الحياة الإنسانية لأجل سلامتها واستقامتها ودوامها، وهذا الأمر جزء أساس في الحضارة والثقافة البشرية، كما أنّ ذلك من جملة ثوابت الدين الإلهي الجامع بين الرسالات كلها، وإنّ الاتجاهات الحديثة الخاطئة التي أشرنا إليها والتي تؤصّل للحالات غير المستقيمة لهي حقاً تلاعب خطير ذو آثار كارثية على تكوين الإنسان الجسدي والنفسي والأسري والاجتماعي وبنيته التي فطر عليها من غير حجة علمية حقيقية ولا مستند موضوعي بتاتاً بعد التأمّل الجاد والجامع في مباني هذه الاتجاهات، كما أنّه مصادمة للبديهة الدينية التي تتفق عليها الأديان والرسالات الإلهية التي جرت وأكدت على الفطرة الإنسانية في تكامل الرجل والأنثى.

وبذلك كان من الضروري إيضاح الموقف الراشد في الموضوع، وإثارة قواعد الفطرة ودفائن العقول ومبادئ الأخلاق والحكمة الراشدة في هذا الشأن..

وإنّي أشهد شهادة ناصح تأمّل المبتنيات العلمية المدعاة لهذه النظريات بجد مع تروٍ وأناة أنّ القانون الذي فطر عليه الإنسان وأودع في داخله وبُني عليه كيانه هو ما

جرى عليه عامّة العقلاء ولا يزال عليه جمهورهم وفق استرسالهم الفطري من تكامل الرجل والمرأة في الحياة الأسرية.

وأشهد أنّ الاتجاهات الحديثة البديلة أوهام خاطئة للغاية تشبثاً بأمور واهنة وهي تنطلق في منطلقاتها من أسباب غير موضوعية وواهمة، وتستند إلى حجج تفتقر إلى الدقة في مناهج البحث والتحري ومفرداته جميعاً.

ولست أنطلق في هذه الشهادة من عصبية ضيّقة أو مبادئ موروثة، أو مآرب خاصة ولا عن نية الإساءة إلى الآخرين بتاتاً.

ولكني أشهد بذلك نصحاً لله سبحانه الذي خلق الزوجين الذكر والأنثى وفطر الإنسان على ذلك وسنّ سنتها في عمق تكوين الإنسان وكان معنياً بالإنسان، ومحذراً له عن تغيير الخلق[1] بالوساوس والأوهام.

ونصحاً للحقيقة والعلم في غاياته الراشدة من المعرفة الصائبة والفهم الصحيح للأمور، وصيانة الإنسان عن الغباء والشقاء.

ونصحاً للإنسانية الكريمة التي بنيت في تكوينها الجسدي والنفسي وألهمت في عقلها الباطن وضميرها الأخلاقي بتكامل الذكر والأنثى، وذلك أداء لحق الوشائج الفطرية من وشيجة الأخوّة الإنسانية نفسها ثمّ سائر الوشائج الخاصة القائمة من الاشتراك في الدين والقربى والعشرة والجوار والانتماء وغيرها، ولا سيما وشيجة الاشتراك في الدين مع المسلمين الذين جعلهم الله سبحانه أخوة وأوجب به الولاء

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ (سورة النساء: آية ١١٩).

بينهم وفرض عليهم فيما بينهم التآمر بالمعروف والتناهي عن المنكر والتعاون على البر والتقوى.

ونصحاً للدين الحق والرسالات الإلهية التي جاءت لتُثْير دفائن العقول وكوامن الفطرة ولتؤكد على المسيرة الراشدة والسليمة المبنيّة على التعقل والهدى حقاً والتي أخذت على أهل العلم تبليغ الحق وإشاعة الرشد بالحكمة والموعظة الحسنة.

ولذلك كلّه فإنّني أذكّر نفسي والآخرين جميعاً أنّ من وظيفة كلّ إنسان راشد أن يقي نفسه من الوقوع في هذه الاتجاهات الخاطئة ويحافظ على نقاء الفطرة وطهارتها في الاكتمال بين الرجل والمرأة، كما أنّ وظيفة الأسرة والمراكز التعليمية والمجتمع العام والدولة وأجهزتها جميعاً السعي في تعليم الأطفال وتربيتهم وفق المبادئ الفطرية وتحفيز تلك المبادئ في نفوسهم بالطرق الملائمة وصيانة الأجيال من الانحراف الذميم والخاطئ.

ربما انطلق بعض الناس من التساهل في هذا الأمر من الشفقة على قلة ممن ابتلي بالانحراف ـ عن الوجهة الفطرية ـ من جهة تعذر تخلصه عن وساوسه تلك، إلا أنّ مثل ذلك لا يبرّر بحالٍ شرعنة الحالات الخاطئة وتأصيلها كخيار تعليمي وتربوي وقانوني، بجنب الاقتران الفطري المبني على تكامل الرجل والمرأة من خلال الزواج.

والواقع أنّ من الغريب للغاية أن يُزعم أن المجتمع البشري منذ نشأته حتى هذا العصر اشتبه في أمر أساس مقوّم في الحياة وهو تحديد الهوية الجنسية للإنسان من الذكورة والأنوثة على أساس الخصائص الجسدية الفطرية، وظنّ خطأ أنّ هذه

الخصائص تستبطن الانطباعات والميول والسلوكيات والليباقات الخاصة بأحد الجنسين وعدّتها بذلك أموراً فطرية حتى تقدم علم النفس والطب النفسي في هذا العصر، فاكتشف هذا الخطأ الذريع في أمر بنيوي ومفصل مهم من مفاصل الحياة الإنسانية يؤثر في عامة أبعادها الفردية والاجتماعية.

ويغلب الظن أنّ من الأسباب الأساسية في الاتجاهات الحديثة الخاطئة والآثمة والغاية التي ترمي إليها هي التسوية التامة بين الذكر والأنثى وإلغاء جميع الفوارق بالمقدار الممكن لينحصر الفرق بينهما في الجانب الجسدي المحسوس بعد تعريته عن أي معنى سلوكي ووظيفي واجتماعي تماماً استشعاراً للنقيصة من أي فرق آخر للمرأة عن الرجل! فألغيت معاني الأنوثة والرجولة وجُعلتا حالة معارة متاحة للرجل والمرأة.

وبذلك أفرغت هذه الاتجاهات الذكورة والأنوثة عن محتواهما وعن دورهما، وتم تفكيكهما إلى قطع متفرقة غير مترابطة بعد أن كانتا بحسب الفطرة كُلّاً مترابطاً في المستوى الجسدي والنفسي والوظيفي والأسري والاجتماعي مدعوماً بالأعراف الملائمة، وتشوّه بذلك جسد الإنسان، وتكدرت نفسه وتفككت الأسرة الإنسانية، وساءت أحوال المجتمع ولا سيما الأطفال الذين هم الجيل الصاعد، ولم يزل الأمر على أوّله بعدُ، ريثما تضع الأمور أوزارها وتظهر نتاجها عبر الأجيال القادمة، ولن يمكن إرجاع الأمور إلى نصابها في المجتمعات التي انزلقت بعد أن اتجه الناس إلى المسار الخاطئ، وتجذّر ذلك من خلال تغير الأعراف والثقافة الاجتماعية.

إنّ المرء ليجد بالتأمّل في الطروحات الحديثة أنّ كثيراً منها حقاً قبيحة تشمئز منها النفس البشرية النقية بفطرتها وتستحي منها، ولكن من المؤسف أن بعض الثقافات الحديثة قد انمحقت فيها المشاعر الفطرية في الأمور الجنسية مثل حسن العفاف وقبح العهر وتصرفات معيبة أخرى واستخف فيها بمشاعر إنسانية راقية مثل صفة الحياء والغيرة ونحوها، ولذلك قد لا يجد المرء لغة مشتركة لمخاطبتها بالخطاب الوجداني المبني على هذه المعاني الفطرية الرائعة التي قدرت لها أدوار مناسبة ومؤثرة وأساسية في بُنية الإنسان والمجتمع الإنساني.

وإني لأرى بصدق أنّ مثل هذه الاتجاهات لهي ـ دون تحامل ـ واهنة إلى حد السخف والغباء، وهي مهزلة من مهازل الفكر البشري التي حدثت باسم العلم الرصين والحرية المستحقة للإنسان وليست منهما في شيء، اللّهم إلّا صورة مستعارة وتجميلاً متكلفاً.

منهج البحث

وقد جاء البحث في مدخل وقسمين وخاتمة..

أمّا المدخل فهو يتضمّن عرضاً توضيحياً للهدي الفطري الداخلي للإنسان بأقسامه من الهدي الإدراكي، والهدي الجسدي والوظيفي، والهدي النفسي والسلوكي، والهدي القانوني والأخلاقي، والهدي الحِكَمي كما يتضمن بيان اشتمال الهدي الفطري إجمالاً على تأصيل العفاف والحياء وتكامل الذكر والأنثى كما يشمل على تفصيل للاتجاه الفطري في شأن الذكورة والأنوثة والذي كان ولا يزال يجده جمهور العقلاء بما جهزوا به في تكوينهم الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي

وألهموا به في ضميرهم الأخلاقي والحكمي، وأكدته تجاربهم في الحياة، هذا مع عرض الاتجاهات الحديثة في مقابل الاتجاه الفطري، والإشارة إلى وضوح موقف الدين، وخلاصة التأمل الجامع في الموضوع، والتنبيه على الأبعاد المتعددة للموضوع، والعلوم المرتبطة به والخطأ الناشئ عن عدم إتقانها.

وأما القسم الأوّل من البحث فكان حول الهوية الجنسية للإنسان (وهي الذكورة والأنوثة) وبيان أنّها مبنية بحسب الفطرة (بما تستبطنها من وجوه الهدي المتقدمة) وبحسب العلم والدين جميعاً على الاختلاف الجسدي المشهود مع ما يرافقه ويرتبط به من الاختلاف النفسي والسلوكي بين الجنسين، ولا يصح بناء هذه الهوية على الانطباعات والميول والاتجاهات الشاذة المكتسبة على خلاف الوضع الجسدي للإنسان.

وأما القسم الثاني فهو حول أنّ الميل والسلوك المستقيم للجنسين بحسب الفطرة (بوجوهها المتقدمة) والعلم والدين هو ما كان ملائماً مع وصفهما الجسدي من خلال تكامل الذكر والأنثى بالاقتران الزوجي الأسري، وأنّ أيّ ميل واقتران شاذ فهو حالة غير مستقيمة نفسياً وسلوكياً وأخلاقياً.

وقد اشتمل البحث في هذين القسمين على أبحاث مختلفة متعلقة بالموضوع، منها أمران:

١. بيان أنّ الدراسات الحديثة في العلوم الإنسانية هي عرضة للأخطاء الكبيرة في رصد الأمور الوجدانية، وذكر نماذج واضحة من تلك الأخطاء.

وهذا البحث يجيب عن استبعاد خطأ الدراسات الحديثة في اتجاهها في تحليل الذكورة والأنوثة.

٢.ذكر الأسباب الحقيقية للاتجاهات الحديثة حول الذكورة والأنوثة غير ما تتذرع من الوجوه العلمية المدعاة، وهي في حقيقتها نحو استخدام للأدوات العلمية الصناعية في غير موضعها الفني.

وأما الخاتمة فهي في توصيات تذكر المجتمع الإنساني بشكل عام والمجتمع الديني بشكل خاص والمجتمع الإسلامي على وجه أخص بالوظائف العقلية والشرعية الراشدة في العمل على مبدأ (تكامل الذكر والأنثى) في الحياة وصيانة الفرد والمجتمع عن الانحراف عن هذا المبدأ المهم والرائع، والأساس في الحياة الإنسانية.

وأؤكد أنّ هذا البحث موجّه لطلاب الجامعات وما يعادل الدراسات الجامعية والمراحل التي بعدها، كما أنّه ناظر إلى خصوص من وقف أو دخلته الشبهة في إثر الاتجاهات الحديثة الخاطئة التي استعاضت عن ثنائية الذكر والأنثى، أو افترض هوية جنسية واهمة للإنسان وفق تخيله عن نفسه بعيداً عن خصائصه الجسدية، ولا حاجة إلى اطلاع سائر الناشئين عليه ممن يجري على فطرة الانسجام مع نفسه والتكامل بين الجنسين الذكر والأنثى، على أنني راعيت الأدب الملائم للحديث الاجتماعي العام في مثل هذه المواضيع ما استطعت، واكتفيت بالبيان العام أو الإشارة أحياناً تجنباً عن ذكر تفاصيل لم تكن ضرورة إلى ذكرها، ويستطيع أهل العلم من المراجعة إلى المصادر الخاصة إذا وجدوا حاجة إلى ذلك.

وقد استوثقت عموماً من المعلومات التي ذكرتها من خلال مطالعة مصادر ودراسات وأبحاث وأخبار مختلفة وإن لم أثبتها كي يسهل لي الإرجاع إليها عند تدوين هذا البحث، ومن خلال الأدوات العلمية الملائمة مع العلوم ذات العلاقة بالموضوع، من التأمل التحليلي والاستبطان الذاتي والخبرة العامة الحاصلة من استقراء الأحوال الاجتماعية، واهتممت في بعض الموارد بإرجاع المخاطب الحصيف إلى أمور وجدانية يجدها ولا يتوقف فيها من خلال ما يشهده بوجدانه أو يطلع عليه من خلال معايشته للحياة.

ومن الجائز أن تكون بعض الجزئيات فيما ذكرت محل نظر أو مناقشة، إلا أنّ ذلك نوعاً لا يوثر على نتيجة البحث، لأنني لم اعتمد في البناء على موقف ما والوصول إلى نتيجة معينة على شاهد مفرد، بل استوثقت في مجمل ما ذكرته بتامل الموضوع من الزوايا المختلفة وسوق الشواهد المتعددة والمتنوعة على الوقف الذي تم ترجيحه، حتى يكون واضحا جلياً.

والله أسأل أن ينفع بذلك المتبصّرين في الحق والباحثين عن الحقيقة والساعين إلى واقع العلم ومعطياته الناضجة، وهو سبحانه ولي التوفيق.

المدخل

١. الهدي الفطري الداخلي للإنسان:

لا شك بحكم الوجدان المشهود لدى كل إنسان راشد أنّ الله سبحانه جهّز الإنسان فيما جهزه به بقواعد الإدراك والسلوك السليم الملائم مع خلقه وصلاحه، كما جهز سائر الكائنات الحية عامة والحيوانات خاصة في تكوينها وصياغتها وهندسة وجودها بسنن وقواعد ملائمة لها كما يجده علماء الأحياء في دراستهم لخصائص الكائنات الحية، وكذلك سائر العلوم ذات العلاقة مثل علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء، فكلٌّ مزود بخصائص جسدية وخصائص نفسية وبرامج سلوكية تسير عليها، وهذا البرنامج للكائنات الحية على حد التعليمات التي تقرن بالأجهزة الصناعية لبيان استعمالاتها وجهات استخدامها، أو قل على حد الإعدادات التي تذكر للبرامج الإلكترونية التي تمثل مفاتيح الدفاع بها، فالكائنات الحية أيضاً ذات إعدادات داخلية وبرامج نظم عليها كيانها.

وقد أكّد الدين الإلهي من خلال رسالاته على تجهيز الإنسان بالفطرة السليمة، وعلى ضرورة جري الإنسان وفقها، كما قال سبحانه في القرآن الكريم ﴿**فِطْرَةَ اللَّهِ**

الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[١]، وقال عز من قائل: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾[٢].

وقد أقسم القرآن الكريم في الموضع الأخير بكل ما يجده الإنسان ويحيط به من ﴿**الشَّمْسِ وَضُحَاهَا * وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا * وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا * وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا * وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا**﴾[٣] على أنّ فلاح الإنسان في هذه الحياة وفي ما بعدها مرهون برعاية ما أودع في باطنه من مبادئ التقوى والفضيلة، وتجنّب ما أُلهم الابتعاد عنه من وجوه الفجور والرذيلة، وحذّره من الخيبة والخسران في هذه الحياة وما بعدها إذا استرسل في السلوك وفق الشهوات والانفعالات والآمال الخادعة.

فالقواعد التي ينبغي أن يرعاها الإنسان ليست ـ في أصولها ـ محددات خارجية تفرض عليه، بل هي المبادئ التي كُوِّن عليها فهي ضاربة في أعماق وجوده من أقصى مراتب اللاوعي الإنساني حتى مرتبة الوعي التفصيلي الذي يجده على وجه واضح.

فإذا راعى الإنسان تلك القواعد والمبادئ بورك له في حياته وأثمرت في هذه الحياة إنساناً فاضلاً سليماً ومجتمعاً سالماً مستقيماً، وأورثت فيما بعد هذه الحياة سعادة وقرباً شأن الشجرة الطيبة التي تؤتي ثماراً طيباً، وإن انتهك تلك المبادئ أورث ذلك

---

(١) سورة الروم: آية ٣٠.

(٢) سورة الشمس: آية ٦ ـ ٧.

(٣) سورة الشمس: آية ١ ـ ٧.

للإنسان في المستوى الفردي والاجتماعي في هذه الحياة ثم فيما بعدها عناء وشقاء ومرارة وسقماً، كما أكد على ذلك الدين[١].

المراد بالفطرة الإنسانية

والمراد بالفطرة الإنسانية خلق الإنسان وتكوينه الخاص بأبعاده المختلفة، فإنّ للإنسان تكويناً إدراكياً وجسدياً ونفسياً وسلوكياً وأخلاقياً وحِكَميّاً خاصّاً، كما هو ملحوظ بالوجدان وهو أمر ظاهر في علوم التشريح ووظائف الأعضاء والطبّ وفي علوم النفس بأنواعها.

وهذا التكوين يملي على الإنسان وفق قواعد الإدراك السليم بعيداً عن وجوه التفكير الارتغابي استجابات وحدوداً وقوانين خاصّة لسلوكه هي ملائمة مع هذا التكوين، وهي كما قلنا أشبه بالتوضيحات التي تقرن بالأجهزة الصناعية في بيان أسلوب تشغيلها والانتفاع بها وصيانتها.

فهذه الاستجابات والحدود نعبّر عنها بالاقتضاءات الفطرية؛ لأنّها مما فطر عليها الإنسان.

---

(١) كما جاء في القرآن الكريم: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**﴾ (سورة الأنفال: آية ٢٤)، وقال تعالى: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ (سورة النحل: آية ٩٧).

وتقع في مقابل ذلك اقتضاءات وحوائج مكتسبة ينجذب الإنسان إليها في إثر عوامل حادثة كالانفعالات والعادات والأعراف وحدوث الإدمان عليها وغير ذلك.

فالفارق بين الاقتضاءات الفطرية والمكتسبة أنّ الاقتضاءات الفطرية هي اقتضاءات ثابتة كامنة في تكوين الإنسان كما هو الحال في الأكل والشرب والنوم والحركة وطلب الراحة والمعاشرة والزواج والتوليد والاستطلاع والنظافة.

وأما الاقتضاءات المكتسبة فهي ما يتعلق بها الإنسان وفق عوامل متجددة، نظير أكثر تفاصيل العادات الغذائية والاجتماعية، فإنها ليست بهذه التفاصيل مما تتضمنه خلقة الإنسان، بل هي مناحي مكتسبة لتعلقات فطرية، فالإنسان مفطور على تناول الطعام، ولكنه ليس مفطوراً على تناول هذا الطعام أو ذاك، وإنما يحصل التعلق بطعامٍ ما من خلال العادات والميول المتجددة.

وتختلف الاقتضاءات الفطرية عن الاقتضاءات المكتسبة من وجهين:

الوجه الأوّل: اختلافهما في تقديرها والاعتبار بها في القوانين الفطرية.

فالاقتضاءات الفطرية المتعارفة ذات دلالات تشريعية وأخلاقية ودينية، بمعنى أنّ ممارسة الإنسان لما فطر عليه يكون على الإجمال أمراً مشروعاً وأخلاقياً وشرعياً لا محالة، فيجوز للإنسان الأكل والشرب والزواج والتوليد ونحوها.

وأما الاقتضاءات المكتسبة فليس لها دلالات من هذا القبيل، بل القبول بها بحسب القانون الفطري يتوقف على شرطين:

١. عدم مجافاتها مع الحاجات الفطرية ومع القانون الفطري.

٢. أن لا يكون الإيفاء بها خلاف الحكمة لعدم ملاءمتها مع الصلاح الإنساني.

ولذلك فإنّ حاجة المدمن على المخدرات مثلاً ليست حاجة مشروعة في التقدير العقلائي العام وإن كان هناك شعور قوي بها، لعدم توفر أيٍّ من الشرطين فيها.

أما الشرط الأول: ـ وهو عدم المجافاة مع الفطرة ـ فلأنّها من جهة أضرارها مجافية مع الحاجة الفطرية إلى الصحة والسلامة النفسية.

وأما الشرط الثاني: ـ وهو عدم مخالفتها مع الحكمة والصلاح ـ فلأنّها توجب ابتلاء الآخرين بها فينافي الصلاح الإنساني العام.

إذاً يستخلص من ذلك أن كون الإنسان مطبوعاً على اقتضاءات معينة متعارفة دليل صوابها ومشروعيتها بحسب القانون الفطري، فلا يصح المنع عما بني عليه الطبع واقتضته الفطرة.

فإن انطوت الفطرة العامة التي اقتضت تلك الحاجة على اتجاه محدد كانت دليلاً على مشروعية ذلك الاتجاه الخاص دون ما يغايره، وإن خلت الفطرة العامة عن أي اتجاه محدد ينبغي الانتباه إلى مقتضى الحكمة في شأن القبول العام بهذا الاتجاه أو ذاك من خلال تقدير الصالح الخاص والعام بالنظر إلى آثار كل اتجاه سلوكي على الإنسان والمجتمع الإنساني، فإن لم يكن هناك محدد حكيم لاتجاه معين تعين القبول بكل اتجاه مكتسب والبناء على مشروعيته، وإن كان هناك محدد حكيم لاتجاه ما لموافقته للصلاح العام دون غيره لزم تحديد مشروعية تلك الحاجة بالاتجاه الحكيم.

الوجه الثاني: ـ الفارق بين الاقتضاءات الفطرية والاقتضاءات المكتسبة ـ وهو ما يتعلق بالمنظور الطبي، وذلك في مقام التشخيص بين الحالة السليمة والحالة المرضية وشبهها.

وذلك أنّ الاقتضاءات الفطرية تكون حالات سليمة من المنظور الفطري، ولن تُعتبر حالات مرضية بتاتاً، بل يكون فقدانها ووجود أضدادها حالة مرضية أو شبه مرضية استوجبها اختلال في أصل الخلق من خلال تشوّه الإنسان عند نشأته حيث كان جنيناً، أو اختلال طارئ لاحقاً في أثر حوادث خاصة.

وأما الاقتضاءات المكتسبة فيجوز أن تكون حالات غير سليمة حتى وإن تجذّرت بحيث لم يمكن التخلص منها كما هو الحال في الإدمان على الأشياء على وجه يشلّ النشاطات الطبيعية للإنسان، وكذلك الحالات المستدامة من الكآبة والقلق والاضطراب والخوف والوسوسة والهلاوس البصرية والسمعية والتخيلات الواهمة، وكذلك الحال في الميول الغريزية إلى الأطفال والحيوانات والميل إلى ممارسة العنف الزوجي والأسري والاجتماعي (السادية)، أو الميل إلى أن يقع الإنسان مورد العنف الزوجي ونحوه (المازوخية).

ومما يتعلق بهذا الفرق هو المحددات الصحية للتغذية الإنسانية وللنشاطات التي يمارسها وللبيئة التي يعيش فيها، فما كان ملائماً مع الحاجات الفطرية للإنسان فإنها تكون صحية طبعاً وما كان منافراً لها فإنها لن تكون صحية، وهناك محددات صحية لكل ذلك معروفة لدى العقلاء وفق الخبرات العامة وأخرى يهتدي إليها بعض دون بعض، وتتكفل علوم الطب والصيدلة بتوضيح الأبعاد المتشابهة في

ذلك، كما يحدد آلية للتعامل مع الحالات الطارئة مثل العوارض المرضية على وجه ملائم لرفعها أو تخفيفها والحد من أذاها، فالتعليمات الصحية فيما يتعلق بالتغذية والنشاط والبيئة هي نوع من القانون الذي تمليه فطرة الإنسان وخلقه بتكوينه البدني والنفسي الخاص.

هذا وقد حدّدنا الحاجات الفطرية ذات الدلالة القانونية والأخلاقية والصحية بالمتعارفة منها للاحتراز عمّا يمكن أن يتفق أحياناً من حالات مرضية أو شبه مرضية خارجة عن النسق العام والمعتدل، فإنّ مثل ذلك لن يكشف عن مشروعية السلوك الذي يقتضيه بشكل عام حتى لو كان مبنياً على اقتضاء جيني نادر مثلاً، ولم يكن حالة مكتسبة في إثر حادث ما أو بيئة معينة.

وقد يُشتبه العديد من الأمور الفطرية بالأمور المكتسبة فيظن ما هو فطري مكتسباً من جهة تعليم الإنسان عليها قبل موعد انفتاقها الفطري فيكون أشبه باللياقات التي يتم تربية الطفل عليها قبل موعد انفتاقها، كما قد يظن ما هو مكتسب أمراً فطرياً من جهة التربية الإنسانية العامة عليها.

هذا، ولكن يمكن تمييز أحد القسمين عن الآخر عند الاشتباه باختبار مدى عموم الشعور بالحاجة وتجذرها والآثار السلبية المترتبة على إهماله وغير ذلك كما ذكر في العلوم ذات العلاقة.

أقسام الهدي الفطري

ينقسم الهدي الفطري المودع في داخل الإنسان إلى عدة أقسام بالنظر إلى الأبعاد الوجودية المتعددة للإنسان..

القسم الأوّل: الهدي الفطري الإدراكي.

والمراد به ما جهز به الإنسان وألهم به من أمور ثلاثة:

١-ضرورة سلوك المنهج الملائم للتفكير في مقابل التفكير الارتغابي ـ وهو ما ينشأ عن الرغبات والميول النفسية ـ كما قيل في المثل المعروف إنّ حُب الشيء يعمي ويصمّ.

٢-الإدراكات العامة السليمة التي تمثل رأس المال الفكري والمعرفي للإنسان، كالقضايا الرياضية مثل (١+١=٢) أو الفلسفية مثل أنّه لا يعقل كون الشيء في آن واحد موجوداً ومعدوماً، أو أنّ لكل شيء حادث سبباً لا محالة.

٣-الإدراكات الخاصة ونعني بها ما ألهم به من الشعور بأشياء خاصة مثل إيداع الشعور بالخالق في داخل الإنسان، وكذلك الشعور بالبقاء بعد هذه الحياة، وإيداع الشعور بالأم في نفس الطفل.

القسم الثاني: الهدي الفطري الجسدي والوظيفي.

والمراد به أن تتمثل حاجة الإنسان في ما جهز به من أعضاء وأدوات، فإن التفاصيل الجسدية للإنسان لها مقتضياتها ودلالاتها، بالنظر إلى نشاطاتها ومتطلباتها، فهي إعدادات موجهة للسلوكيات والأدوار الملائمة، فالدماغ ـ مثلاً ـ بأجزائه التي يختص كل جزء منها بنشاطات خاصة إدراكية وشعورية يشير إلى الحاجات المتعددة للإنسان.

وكذلك أدوات الإحساس والحركة والأكل والشرب وغيرها تمثل حوائج فطرية للإنسان، وعلى هذا المثال سائر الأعضاء والخصائص الجسدية فلكل مقتضياتها ومسالكها.

وتشمل المؤشرات الفطرية الجسدية نوعين:

١-الخصائص التشريحية من الأعضاء وما بمثابتها من الخصائص الدقيقة كأجزاء الخلية مثلاً، ويذكر ذلك في علم التشريح وعلم الخلايا.

٢-الخصائص الوظيفية، وهي الوظائف التي تؤديها الأعضاء والخصائص الجسدية، ويذكر ذلك في علم وظائف الأعضاء.

القسم الثالث: الهدي الفطري النفسي والسلوكي.

والمراد بالهدي النفسي الميول والغرائز والمشاعر التي طبع الإنسان عليها من قبيل الميل إلى التفكير والاطلاع والاجتماع والإحساس والراحة والحركة والاختيار الحر ونحوها، فهذه الميول الفطرية العامة تمثل حوائج للإنسان.

وتتطابق مقتضيات الفطرة النفسية والفطرة الجسدية لدى الإنسان نوعاً، بمعنى أن كل حاجة جسدية تقترن بميل نفسي ملائم لها، كما أنّ كل ميل نفسي مقرون بجزء من بدن الإنسان يكون أداة أو مساعداً على ممارسة هذا الميل، ولكن قد يكون ذلك على وجه غامض.

فيلاحظ أن الإنسان ـ مثلاً ـ يحتاج إلى الأكل للبقاء والنشاط، وهناك أدوات في بدنه لممارسة الأكل، كما أن له ميلاً نفسياً ورغبة له إليه، فكانت تلك الأدوات الجسدية والميل عاملين متكاتفين على الإيفاء بهذه الحاجة الجسدية والغريزية.

وأما الهدي السلوكي فالمراد بها ما جُبل عليه الإنسان أو الحيوان مطلقاً من السلوكيات الخاصة من غير أن يكون هناك صفة نفسية بالضرورة مثل ما جُبل عليه بعض الطيور من بناء عُشّها في أعالي الأشجار، حيث لا يحرز أنّها تنطلق من الخوف النفسي الفعلي في بنائها في أدناها من جهة خطر افتراسها من قبل الحيوانات المفترسة على الأرض، ولكن ذلك سلوك جبلت عليه في داخلها.

القسم الرابع: الهدي الفطري القانوني والأخلاقي.

وهي حدود مودعة في داخل الإنسان في قوة يعبر عنها بالوجدان أو الضمير الإنساني أو القانون الطبيعي والفطري أو العقل العملي، وينطوي على أصول اللياقات السلوكية للإنسان، وهي حدود متفق على أصولها بين العقلاء.

فكان مما جُهّز به الإنسان في ضمن هذا الهدي من السلوكيات الحميدة حسن الصدق والوفاء بالالتزام والعدل والعفاف والإحسان والرحمة والحقوق المترتبة على الوشائج المختلفة، مثل حقّ الله سبحانه في معرفته وشكره والإصغاء لرسله، وكالحق العام للإنسان على أخيه الإنسان، وحق الوالدين والأولاد والأرحام والأزواج والجوار والأصحاب، وحقوق الحيوانات في عدم تعمد إيذائها من غير غاية عقلائية في ذلك.

كما جهزه بقبح السلوكيات الذميمة كالكذب والخيانة والظلم والفحشاء والإساءة والقسوة وهدر الحق.

وكذلك جهزه بتسويغ سلوكيات أخرى له أن يفعلها أو يتركها حسب مذاقه ومزاجه ودواعيه الخاصة.

وتبتني هذه الحدود على رعاية ما يلائم الإدراك السليم وكذلك التكوين الجسدي والنفسي، وحاجات الإنسان وصلاحه الشخصي والنوعي بالنظر إلى ذلك.

ولذلك تكون تلك الحدود مناسبة للحاجات الفطرية الإنسانية في المستوى الجسدي والنفسي كما تراعي الحاجات المكتسبة أيضاً على وجه ملائم.

وقد دعمت المبادئ الأخلاقية في داخل الإنسان بمشاعر نفسية ملائمة لها مثل الشعور بالاستحسان والاطمئنان النفسي عند فعل ما ينبغي فعله، والشعور بالاستياء والحزازة والنكد والاستقباح والاستهجان النفسي عند فعل ما لا ينبغي فعله، وذلك ما يعبّر عنه العرف بقولهم (هذا عيب أو معيب)، فهذه مشاعر راقية تساعد الإنسان على الالتزام بالمبادئ السلوكية والقانونية والأخلاقية، واستئصال هذه الصفة أو إخمادها وإسكاتها في شأن أمر قبيح ومنكر يؤدي إلى إزالة المصدات النفسية والاجتماعية عن الأمور المنكرة.

القسم الخامس: الهدي الفطري الحِكَمي.

وهو يشتمل على أمرين:

١-النزوع إلى الحكمة والصلاح بنحو عام في مقابل الاستجابة للرغبات والانفعالات العاجلة ذات الآثار والمضاعفات السيئة في الآجل التي ينبغي أن تكون صارفة للإنسان عن الاستجابة لها.

٢-ما أُلهم به الإنسان من وجوه الصلاح النوعي من خلال توجهات مودعة في تكوينه الداخلي بالعمل ضمن مسار معين يوجهه إلى مقتضيات صلاحه كما هو الحال في الحيوانات، وهو بمثابة برنامج حِكَمي زُوّد به الإنسان فيما عليه فعله، وشبهه ما

نجده في الحيوانات من سلوكيات يبدو أنها برمجت عليها، وهناك أمور لا يتضح وجه الحكمة فيها إلا بمزيدٍ من النظر والبحث والمتابعة أو التخصص العلمي.

فهذه شؤون فطرية خمسة كامنة في الهوية الإنسانية العامة.

تطابق مقتضيات أقسام الهدي الفطري

هذا، ويظهر بالتأمل والمتابعة والمقارنة التطابق بين هذه الأبعاد الفطرية وانسجامها وتناغمها في أصول مقتضياتها، فالهدي الإدراكي (الرشد) والجسدي والنفسي والأخلاقي والحكمي يتطابق في مقتضياتها السلوكية مثلاً: فالعدوان على الآخرين فيما يدركه ـ وهذه قاعدة ظريفة يحسن الانتباه إليها والتركيز عليها ـ الإنسان الراشد يورث الحزازة النفسية، ويخل بالاطمئنان النفسي، ويستتبع سلوكيات غير مستقيمة للمعتدي يخرج به عن طوره المعقول، وهو أمر قبيح وذميم من المنظور الأخلاقي، كما أنه خلاف الحكمة بما يُعرّض به صاحبه من نتيجة الظلم وآثاره وعواقبه، وهكذا يتطابق الهدي النفسي والسلوكي والأخلاقي والحكمي في التأثير السلبي على العدوان، والإدراك السليم يجد ذلك ولا تحجبه عنه الانفعالات والآمال الزائفة.

مثال آخر: هو ما أشرنا ه إليه من قبل من أنّ الحاجات الفطرية الجسدية للإنسان يجد إليها رغبة نفسية واستجابات سلوكية، ويجد الإيفاء بها مشروع من المنظور الأخلاقي، ويجدها حكيمة بما فيها من صلاح الإنسان من المنظور الحكمي.

ومن تطبيقات هذه القاعدة الرائعة والمذهلة ما سنقف عليه من خلال البحث من أنّ تكامل الذكر والأنثى مطابق مع أقسام الهدي المتقدمة كلها من وجوه متعددة،

ومن جملتها: أنّ الهدي الإدراكي ينفي الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه، والهدي الجسدي والوصفي ينبه على إعداد جسد الذكر والأنثى بشكل خاص للتلاقي حيث يكوّنان باختلافهما مجموعة كاملة ذات وظائف متسقة في الإيفاء بالغريزة والإنجاب، ولا يتحقق ذلك في اثنين من جنس واحد كما هو واضح، كما أنّ الهدي النفسي والسلوكي يتضمن ميلاً خاصاً لكل من الجنسين إلى الجنس الآخر واستجابة نفسية وسلوكية لرؤيته ومشاهدته، وهو أمر لا يتحقق بين اثنين من جنسين واحد، والهدي الأخلاقي يقتضي أنّ الاقتران بين الجنسين مشروع بل محبّذ، لأنه يفي بالحاجة على وجه ملائم ويقيه من السلوكيات الذميمة، كما أنه يجد أنّ الاقتران الشاذ بالمماثل أو الحيوانات حالة غير مستقيمة وقبيحة جداً، والهدي الحكمي يرشد الإنسان إلى أنّ من صلاحه أن يتزوج بالجنس الآخر إيفاء بالغريزة ووفاء بالحاجة إلى المعايشة والمساكنة الحميمة وإنجاباً للأولاد، وهكذا نلاحظ تطابق وجود الهدي في مقتضياته في شأن تكامل الذكر والأنثى، وسيأتي مزيد توضيح لذلك خلال أصل البحث.

ومما يترتب على الانتباه إلى تطابق أقسام الهدي أنّ بعضها يكون كاشفاً ومنبهاً على بعضٍ آخر، فالتأصيلات الأخلاقية تدلّ على تأصيلات حكمية موافقة لها، مثلاً إذا كان التأصيل الأخلاقي أنّ الصدق حسن، فإنّه يشير إلى موافقته مع الحكمة وصلاح الإنسان، فهو منجاة له كما ورد في الحديث، وإذا كان التأصيل الأخلاقي أنّ العدل حسن والظلم قبيح فإنّه يدل على تأصيل حكمي، وهو أنّ العدل أحمد عاقبة

وأحسن أثراً، والظلم أسوء نتيجة وأضرّ بصاحبه أجلاً، كما جاء أنّ الحكم يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم.

ومن خلال هذا الارتباط فإنّ لنا أن نستكشف من بعض وجوه الهدي بعضها الآخر، فإذا كان تكامل الجنسين هو الهدي الجسدي للإنسان فإنّه يشير إلى أنّه يوافق الهدي النفسي والأخلاقي والحكمي له أيضاً، وإذا كان هذا التكامل هو مقتضى الهدي النفسي فإنّه يكون مؤشراً على تطابقه مع الهدي الأخلاقي والحكمي، وإذا كان التكامل مطابقاً مع الهدي الأخلاقي فإنّه يكون موافقاً مع الصلاح النوعي والهدي الحكمي.

٢.اشتمال الهدي الفطري على أمرين ـ تأصيل ضرورة العفاف وتكامل الجنسين :ـ

إنّ من جملة ما فَطَرَ الله سبحانه الإنسان عليه وأودعه في تكوينه النفسي والأخلاقي والحكمي أمران:

الأمر الأوّل: تأصيل ضرورة العفاف.

وهو حفظ الخصائص الجسدية الخاصّة ـ في الذكر والأنثى ـ عن الآخرين، سواء كان ذلك باطلاع الآخرين عليها أو لمسها أو أيّ نحو من مساسهم بها.

فهذا التأصيل مما يجده الإنسان كهدي فطري أخلاقي، حيث يجد أنه لا ينبغي له إبداء الخصائص الجسدية أمام الآخرين أو مساسهم بها، بل ينبغي حفظها وسترها، وهذا وجدان مشترك ومشهود لدى جميع المجتمعات البشرية على اختلاف بين مستويات رعايته فيها.

وهذا الهدي هو كسائر المبادئ الأخلاقية المودعة في الضمير الإنساني مدعوم بمشاعر الاستحسان والاستقباح فيشعر الإنسان بحسن التستر مما يدفعه إلى الثناء على صاحبه كما يشعر بقبح التكشف والاستهتار مما يدفعه إلى ذم فاعله ولومه على ذلك.

وكذلك يجد الإنسان هذا التأصيل كهدي نفسي من خلال الشعور بالحياء، وهو شعور راق قد دُعم به أصل العفاف في داخل الإنسان، ويجد الإنسان الشعور بالحياء منذ الطفولة بعد نمو الوعي لديه بعض الشيء، حيث يسعى إلى حفظ المواضع الخاصة من بدنه عن الآخرين حتى الوالدين اللذين كانا معنيين بحوائجه الخاصة، فيحافظ على خصوصيتها ويجد حرجاً في انكشافها وملامستها والحديث عنها من قبل الآخرين، وهكذا ينمو فيه هذا الوعي حتى مرحلة المراهقة فما بعدها ما لم تشوّه فطرته البيئات الخاطئة.

فلهذه الصفة التي فُطر عليها الإنسان دور أساس في صيانة الإنسان عن السلوكيات الذميمة المجافية للأخلاق، كما هو ملحوظ بالوجدان.

ومن الأمور الخطيرة ما يروّج في بعض الأوساط الغربية من إلغاء صفة الحياء على أساس أنه ليس هناك ما يصح أن يستحى منه بذريعة أنّ الإنسان خلق على هذا الوضع الخاص جسدياً وغرائزياً، فلا ضير في أي تصرف غير مؤذٍ للآخرين.

ووجه الخطورة في ذلك أنّ هذا الموقف إلغاء لصفة أساسية في فطرة الإنسان فلسفتها الحد من الأمور الغريزية والانغماس فيها وإيجاد التوازن في شخصية الإنسان بين رغباته الغريزية وبين سائر مصالحه كالجوانب الروحية والمعنوية

والأخلاقية، فالإنسان كما زوّد بالغريزة لتكوين الأسرة وبقاء النوع فقد زوّد بصفة مضادة لها تحد من الاسترسال فيها وهي صفة الحياء، وتلك هي تركيبة النفس الإنسانية بظرائفها ودقائقها، ولا يصح بتر شيء من صفاتها، بل ينبغي إدراك مواضعها والدور المفترض لها وصيانتها عن التفريط والإفراط.

بل هناك شعور إنساني آخر راقٍ يحمي مبدأ العفاف، وهو يتمثل في صفة الغيرة التي تمدّ الإنسان بالإباء عن وقوع محذور أخلاقي للآخرين خاصة من يتعلق بالإنسان ولا سيما الإناث كالزوجة والأم والبنت والأخت.

وهذه الصفة أيضاً يسعى البعض لإلغائها على أساس أنها ضرب من الأنانية أو التدخل في شأن الآخرين وهو خطأ ناشئ عن عدم فهم تركيبة النفس الإنسانية.

ويستبطن تأصيل العفاف والحياء في داخل الإنسان هدياً حكمياً في داخل الإنسان، لأنّ هاتين الصفتين تضمنان للإنسان التوازن في الاستجابة للغريزة مما يساعد على السعادة ويقيه من كثير من وجوه المضرة مما ينافي الصالح الخاص والعام.

وهكذا نلاحظ أنّ الإنسان مزود بتأصيل العفاف في كل من هديه الأخلاقي والنفسي والحكمي.

ويبقى الحديث عن الهدي الإدراكي والجسدي تجاه العفاف:

فأمّا الهدي الإدراكي: فهو يقتضي صيانة النفس عن الخطأ في رصد مكونات النفس الإنسانية وتركيبتها الظريفة وعن التفكير الارتغابي في إثر طغيان الرغبات الغريزية ونحو ذلك مما يمنع عن رصد هذا الأصل المهم، فلا بدّ من تأمّل المرء

للموضوع على منهج ناضج وسليم وعلى وجه جامع ومن أفق عال ينظر إلى جميع أبعاد الموضوع ومقتضياته.

وأما الهدي الجسدي: فليس فيه مؤشر ظاهر بشأن الموضوع، إلا أن يكون وضع الأعضاء الخاصة في أماكن ملائمة للستر والاختفاء[١].

وربما يُظَنّ أنّ في خلق هذه الأعضاء للإنسان ما يقتضي إباحة التعري وإظهارها لتبدو كما هو الحال في الحيوانات فالتستر صناعة مجتمعية لا موجب لها وفق الفطرة، وكذلك الحال في تحديد الغريزة وتجنب الاسترسال فيها.

وهذا الظن خطأ فاحش للغاية فإنّ من المهم ملاحظة خصوصية الإنسان بالنسبة إلى الحيوانات من جهة وملاحظة مجموعة ما زُود به من معان كالذي يشتمل عليه الضمير الإنساني والمشاعر الراقية التي تحد الغريزة ومن جملتها صفة العفاف والحياء كما تقدم توضيح ذلك.

والأمر الثاني: مشروعية الاقتران الحميم مع الجنس الآخر أو تكامل الذكر والأنثى.

---

(١) بيان ذلك: أنه قد يتلقى وضع الأعضاء الخاصة في موضع مستور وملائم للستر في البدن ذا مغزى فطري كدلالة على لزوم الستر على وجه عام، لأنه موضع مناسب مع هذه الغاية، لكن نجد في الحيوانات أيضاً أنّ موضع الأعضاء الخاصة كموضعها لدى الإنسان أو أستر مع أنه لا يستنبط مثل هذا المغزى منها، بل المغزى الأحيائي الذي هو الحفاظ على هذه الأعضاء الحساسة، لكن ليس هناك ما يمنع من احتمال رعاية هذا البعد أيضاً في التكوين الجسدي للإنسان الذي جُهّز نفسياً بحسن الستر وحفظ هذه الخصوصية عن اطلاع الآخرين فلاحظ.

وهذا الأمر في الحقيقة هو استثناء من أصل العفاف ومشاعر الحياء.

ويتبلور هذا الهدي في داخل الإنسان تدريجاً من خلال ما زرعه سبحانه في الإنسان من الشعور بالحاجة الغريزية إلى شخص آخر من نوعه، وهي حاجة تدعو إلى المعايشة مع هذا الشخص في حياة مشتركة يكوّنان به أسرة واحدة تفي لهما بالحاجة الغريزية التي طبعا عليها ويتبادلان المودة والمحبة وينجبان الأولاد ويتشاركان مسؤوليات الحياة داخل البيت وخارجه، ويكونان بذلك سبباً لاستمرار النوع الإنساني.

ثم من خلال هذا الشعور الذي لا يجد الإنسان مناصاً منه أُلهِم الإنسان بمشروعية الاقتران الحميم.

ولأجل ذلك خُلِقَ الإنسان بصورة جنسين رائعين متكاملين ذكراً وأنثى، فزوِّد كل منهما جسداً ونفساً وسلوكاً بمميزات وخصائص يفقدها الآخر ويجد فيها روعة وجمالاً حتى ينجذب كل منهما إلى الآخر بما يجده فيه من الخصائص الجسدية والنفسية المغرية.

فكانت ثنائية الرجل والمرأة بذلك ثنائية رائعة ومذهلة ومميزة للغاية من روائع الخلق بما تتضمنها من التناسق الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي.

وبيان ما ذكرناه من انفتاق هذا الهدي في داخل الإنسان وتبلوره تدريجاً:

إننا عرفنا أنّ هذا الشعور الإنساني الغريزي بالحاجة إلى العلاقة الغريزية هو نحو استثناء من الشعور الأولي العام بالعفاف والحياء الموجب لحفظ خصوصية المواضع

الخاصة عن الآخرين، والذي يجده الإنسان بشكل فطري منذ اكتساب شيء من الوعي ويشتد إلى مرحلة المراهقة.

ثمّ يبدأ هذا الشعور الغريزي بالانفتاق بشكل طبيعي في وقت متأخر عن الشعور بالحياء، فهو ينقدح في داخله عند تكامل الاستعداد الجسمي والنفسي والذهني للإنسان ببلوغ المراهقة فيبدأ هذا الشعور عنده بما يجده من إحساس غريزي غريب لديه إلى الجنس الآخر، وقد يتهم الشاب المراهق نفسه عندما يجد هذا الشعور لأوّل وهلة بالخروج عن مقتضيات الحياء الفطري، إلا أنه مع اشتداد هذا الشعور يُلهم بأن ذلك شعور فطري ولا يعتبر مثلبة فيه، ومن المفروض أن يستجيب له من خلال تكوين علاقة حميمة مع آخر من غير جنسه.

ثمّ يتجدد له مضافاً إلى الداعي الغريزي داعي الحاجة إلى تكوين الأسرة، ومعناها هو أن يعيش الإنسان مع قرينه عيشاً مشتركاً حميماً وتكون بينهما مودة ورحمة خاصة وتعاون على الإيفاء بشؤون الحياة.

ثمّ يتجدد له تدريجاً الشعور بالرغبة في الأبوة والأمومة من خلال الإنجاب.

وبذلك تكتمل لديه المشاعر الثلاثة المترابطة، والتي يعين بعضها على بعض، وهي الشعور الغريزي والحاجة إلى المعايشة الأسرية والرغبة في الأبوة والأمومة.

وتزداد مشروعية ذلك وضوحاً للمراهق بالانتباه إلى جريان السلوك الإنساني العام للبالغين من حوله على هذا الأمر حيث يرى زواج كل اثنين ـ من رجل وامرأة ـ بعضهما من بعض واتفاقهما على العيش معاً وتكوين أسرة وإنجاب أولادٍ، كما هو حال أبويه اللذين أنجباه.

وهكذا يجد المرء بفطرته أنّ تلبية هذه الحاجات الثلاثة من خلال الزواج بالجنس الآخر استثناء من قاعدة الحياء وحفظ الخصوصية أمام الآخرين.

على أنه قد ألهم الإنسان أنّ الاستجابة لهذه الحاجة الغريزية ليست مطلقة، بل محفوفة بلياقات وحدود خاصة لن يسوغ له تجاوزها، فهي باقية تحت أصل العفاف والحياء الذي تمّ إيداعه وتأصيله في النفس الإنسانية بنحوٍ ما[1].

---

(١) فكان من تلك الحدود:

١. إن الارتباط الغريزي الذي تنبثق عنه فطرة الإنسان بعد البلوغ التدريجي إنما يكون بين الجنسين (الذكر والأنثى) دون اثنين من جنس واحد، كما يؤشر عليه تكامل الجنسين بالتفاوت الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي، فالارتباط بين اثنين من جنس واحد داخل تحت تأصيل العفاف والحياء.

٢. إنّ الارتباط بين الجنسين لا بدّ أن يكون على أساس التعاقد المسبق على الاقتران بين اثنين (رجل وامرأة معنيين) ولا يصح أن تكون ممارسة ابتدائية، ولا أن تكون انفلاتاً للرجل تجاه أية امرأة أو للمرأة تجاه أي رجل، فذلك أمر غير لائق بالإنسان، ولا هو جزء من غايات زرع هذا الشعور في الإنسان بتاتاً فهو داخل تحت أصل العفاف والحياء.

٣. أن يكون الارتباط الغريزي بين شخصين لا يكون أحدهما من محارم الآخر فلا يصح الارتباط بين الابن والأم، ولا بين البنت والأب، وكذلك لا يصح الارتباط بين الأخت والأخ، وما إلى ذلك، فالمحرمية بمراتبها لن تلائم ـ بحسب ما فطر عليه الإنسان ـ النظر الغريزي إلى الآخر.

٤. أن يكون الارتباط بين شخصين بالغين وناضجين، فلا يصح بين شخصين يكون أحدهما أو كلاهما غير بالغ، لعدم انبثاق الغريزة أو عدم نضجها؛ لعدم صلاحية الاقتران قبل البلوغ والنضج.

٥. إنّه لا بدّ من حفظ الزوجين للارتباط الخاص أمام الآخرين؛ رعاية لأصل العفاف والحياء العام، وإن كان أصل التعاقد والمعايشة المشتركة بين الزوجين أمراً معلناً وليس سريّاً طبعاً.

وهكذا فطر الإنسان وألهم باقترانه بآخر من الجنس المغاير.

ويتيح هذا الاقتران بين الزوجين (الذكر والأنثى) من خلال التعاقد الإنجاب ورعاية الأولاد على وجه مشترك، حيث أُلهم الزوجان بأنهما حيث كانا سبباً في وجود الأولاد بينهما فإنّ عليهما من البعد الفطري الأخلاقي والبعد الحكمي مسؤولية رعايتهم حتى البلوغ والرشد والاستقلال، وهما يجدان بمشاعرهما الفطرية النفسية اندفاعاً إلى ذلك من جهة أنهما يشعران بأنّ الأولاد هم منهما وجزء من كيانهما واستمرار لهما، كما جاء عن الإمام علي (عليه السلام) قوله لابنه الحسن (عليه السلام): (يا بني وجدتك بعضي بل وجدتك كلي)[1].

وهكذا نجد أنّ الإنسان قد أُلهم ما أودع في خلقه وفطرته بقواعد الحياة وسننها في هذا البعد الأساس من أبعاد تكوينه النفسي والاجتماعي وما يترتب عليها من استحقاقات ومسؤوليات في إطار الاقتران والإنجاب.

ولذلك كانت ثنائية الرجل والمرأة في الحياة بما تتضمنه من روعة وانسجام تمثّل صيغة الاقتران الراشد والحكيم واللائق بالإنسان، وهي تمثل قوانين الطبيعة والفطرة التي تنبثق من داخل الإنسان بما تجسده من مقتضيات التكامل والتآزر والتعاون والسعادة والتعلق والحب والمودة واللذة والمتعة والسكينة والاستقرار والستر والألفة والأنس والإنتاج والتوليد والتضحية والوفاء والائتمان والثقة الشيء الكثير.

---

(١) نهج البلاغة: ٣٩١.

فالاقتران بين الجنسين هو الصيغة المثلى لحياة الإنسان في توفير صديق حميم للعيش الكريم إذا أحسن الإنسان الاختيار وراعى مبادئ الرشد والحكمة والعدالة والإحسان، على أن هذه الحياة لن تخلو بحال عن عناء واختبارات مختلفة للإنسان في مختلف مناحيها.

ومن ثَمّ كانت سنة الحياة الإنسانية عبر التاريخ عموماً قائمة بوحي من فطرته التي فُطر عليها على تحديد الهوية الجنسية للإنسان وفق الحالة العضوية الكاملة وتحديد الاقتران المقبول والعلاقة السليمة باختلاف الجنس وبنائها على ثنائية الذكر والأنثى، والرغبة في تكوين الأسرة المؤلّفة منهما المبنية على تكاملهما، ثمّ إنجاب الأولاد من خلال العلاقة بينهما.

وقد اتضح من العرض السابق إجمالاً دلالة الفطرة الإنسانية على مشروعية الاقتران الزوجي بنحو تكامل الذكر والأنثى حصراً من خلال الهدي الداخلي بوجوهه المتنوعة والمنسجمة.

١.فالهدي الجسدي والوظيفي يرشد إلى تكامل الذكر والأنثى من خلال خصائصهما العضوية التشريحية المختلفة المنسجمة والوظائف العضوية لتلك الأعضاء.

٢.والهدي النفسي والسلوكي يرشد إلى اتجاه الشعور الغريزي والعاطفي إلى الجنس المغاير، وتميز كل من الجنسين بخصائص سلوكية مختلفة، ولكن متلائمة مع خصائص الآخر.

٣.والهدي القانوني ـ ونعني به القانون الفطري ـ والأخلاقي يرشد إلى استثناء الاقتران بين الجنسين حصراً من مبدأ العفاف والحياء، ويبقى غيره من وجوه الاقتران ذميماً وباقياً تحت أصل العفاف.

٤.كما أنّ الهدي الحكمي ـ الذي يجده عامة العقلاء ويحفزه تجارب الحياة ـ يدل على أنّ تكامل الجنسين بالاقتران موافق مع الصلاح الجسدي والنفسي والاجتماعي للفرد وللمجتمع الإنساني.

وأمّا الهدي الإدراكي فإنّ شأنه في الموضوع هو حسن فهم وتلقي إشارات الفطرة وهديها من النواحي الجسدية والنفسية والأخلاقية والسلوكية، ولذلك يصح القول إنّ الرغبات الشاذة تنشأ في الحقيقة عن نوع من الغباء عن تلقي إشارة الفطرة والطبيعة وإعداداتها إلى مسار الاقتران بين الجنسين، أو حدوث حواجب تحول دون تلقي هذه الإشارة داخلياً.

وقد جاء الدين مؤكداً للهدي الفطري، حيث نجد أنّ مشروعية الاقتران بين الجنسين حصراً من جملة ثوابت الأديان عامة والدين الإلهي برسالاته المتعددة خاصة وأبرزها الرسالات الإبراهيمية الثلاثة الموحدة لله سبحانه وهي رسالة موسى (عليه السلام) ورسالة عيسى (عليه السلام) ورسالة الإسلام.

وقد نبّه الدين على هذه الثنائية ـ التي تسري في معظم الحيوانات أيضاً ـ كآية من آيات الله سبحانه في الكون والحياة، وكنعمة بالغة على الإنسان، فقال تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَن خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً أَن**

فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ أَن اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾[2].

فكان الاقتران المشروع في الدين هو الزواج بين الجنسين، وهو الذي يمثّل إرادة الله سبحانه في الإنسان ويكون موضعاً لبركاته تعالى.

وقد اعتبر السلوك الشاذ في الدين عملاً شنيعاً للغاية من المنظور القانوني والأخلاقي الذي فطر عليه الإنسان، ومخالفاً مع مؤشرات خلق الإنسان جسدياً ونفسياً الدالة على تكامل الجنسين، فهو بذلك من جملة أفحش الفواحش وأكبر الكبائر والآثام، حتّى جاء إرسال الله عز وجل رسولاً ـ يعرف بـ(لوط) (عليه السلام) ـ إلى قومٍ تعارف عندهم السلوك الشاذ فلمّا لم يستجيبوا إليه وتحدّوه نزل عليهم عذاب الاستئصال الذي أفناهم عن آخرهم.

وعلى ذلك جرى علم الطب حتى عهد قريب ـ قبل نصف قرن ـ حيث اعتبر التعلق الشاذ من جملة الأمراض النفسية من قبل الأكاديميات الطبية العالمية، والمراد أنّها ميول غير مستقيمة ولا طبيعية تخالف ما فُطر عليه الإنسان في خَلقه (من الأعضاء المختلفة للجنسين المتكاملة بهما معاً)، وفي خُلقه وسلوكه (من التوجه الغريزي إلى الجنس المغاير)، ولكن تغير الموقف الرسمي في تلك المراكز التعليمية بعد ذلك.

---

(١) سورة الروم: آية ٢١.

(٢) سورة النساء: آية ١.

٣.تفصيل مقومات ثنائية الذكر والأنثى بحسب المنحى الفطري والعقلائي العام

إنّ الأساس في الهوية الجنسية للإنسان الذكورة والأنوثة في المنظور الفطري والعقلائي الذي أوضحناه هو البعد الجسدي المتمثّل في الأعضاء الظاهرة المعروفة والأخرى الباطنة والتي كانت جملة منها معروفة في علم التشريح القديم، وقد زاد العلم الحديث من معرفة أبعاد جسدية أخرى للفرق، منها: في المكوّنات الجينية لخلايا الذكر والأنثى، ومنها: الفرق في الإفرازات الهرمونية من الغدد الخاصة فيهما المسمّاة بهرمون الذكورة والأنوثة.

فهذه الخصائص من جهة تشترك في تعلّقها بأصل الجنس الذي هو بعد خاصّ من أبعاد كيان الإنسان وله خصائص وظيفية مشتركة في أصولها.

ومن جهة أخرى فإنّها تفترق في تفاصيل التمثّلات الجسدية للجنس وفي الأدوار الوظيفية الخاصة التي تؤدّيها.

ويترتّب على هذه الخصائص الأوّلية الفارقة بين الذكر والأنثى بحسب الرؤية الفطرية والعقلائية أمور مرتبطة بها أو متفرّعة عليها، وهي على أنواع ثلاثة:

١.فوارق جسدية.

أخرى تابعة لهذه الفروق الجنسية الجسدية مثل الفوارق التشريحية أو الوظيفية في الدماغ والعظام والعضلات ومناطق الشعر والأوتار الصوتية وغيرها، كما يفصّل ذلك كلّه في علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء.

ولأجل هذه الفروق الجسدية والوظيفية الواسعة بين الجنسين يُهتمّ في علوم الطبّ والصيدلة دائماً بمعرفة جنس المريض، وكونه ذكراً أو أنثى، كما هو ملحوظ للجميع في المراجعات الطبّية، وذلك يجري في جميع فروع الطبّ تقريباً من الباطنية وطبّ الدماغ وطبّ الغدد الصمّاء وطبّ الصدر وطبّ العظام وغيرها، كما يهتمّ في مقام اختبار الأدوية غالباً اختبارها على كلٍّ من الجنسين ومعرفة مدى الاستجابة وعوارض الدواء لدى كلٍّ منهما.

٢.فوارق نفسية.

والأمور النفسية على قسمين: أمور مشتركة وفوارق مختصّة.

فالمشتركات النفسية الغريزية بين الرجل والمرأة هو أصل الرغبة الغريزية، وكذلك الرغبة إلى تكوين الأسرة والاحتياج إلى العلاقة المنفتحة داخلها، وكذلك العلاقة إلى ما يترتّب عليه من الإنجاب والتناسل، حيث يشعر الرجل بحبّ الأبوّة وتشعر المرأة بحبّ الأمومة، وهو أقوى وآكد فيها.

ومن المشاعر الفطرية المشتركة في أصلها بين الجنسين هي رغبة كلٍّ من الجنسين في إظهار جنسه وتميّزه عن الجنس الآخر، فيحبّ الذكر أن يظهر بما يبيّن أنّه ذكر، كما تحبّ الأنثى أن تظهر بما يبيّن أنّها أنثى، ولذلك كانت هناك عناية في جميع المجتمعات بمظاهر وسلوكيات فارقة بين الذكر والأنثى، وتنبع تلك المظاهر والسلوكيات عن عدّة أمور من جملتها حبّ كلٍّ من الجنسين تميّزه عن الآخر، ولذلك كان تشبّه الرجل بالمرأة والعكس أمراً مستهجناً في العرف والدين جميعاً.

وأمّا الفوارق النفسية الغريزية بين الجنسين فهي صنفان:

أ. فوارق في المشاعر والرغبات الغريزية مبنية على الخصائص الجسدية، حيث يلاحظ رغبة الذكر إلى الأنثى دون ذكرٍ مثله بتأثير تحفيز الدماغ وإفراز الهرمونات الذكرية، ورغبة الأنثى إلى الذكر دون أنثى مثلها لمثل ذلك.

ب. فوارق في مشاعر نفسية أخرى، حيث يتميّز الرجل بالحزم والرغبة في التحكّم والإدارة وسرعة الاستجابة للإغراء والغيرة على الأنثى، وتتميّز الأنثى بالعاطفة الجيّاشة، وبالاهتمام بالجمال في نفسها وفي ما حولها، وفي مستوى من الميل إلى الاستناد على الدعم والإسناد النفسي (من الرجل)، وبالرغبة في الإغراء وفي الإثارة وإظهار الجمال، وبالحياء المميّز، وبحفظ الخصوصية عن الرجال، وبمشاعر الأمومة المؤكّدة التي تساعد تحمّلها على مصاعب تربية الطفل ومشاقّها.

وقد يُدّعى أنّ بعض هذه الفوارق إنما تلحظ في المجتمعات المحافظة بالنظر إلى بيئتها الخاصة دون المجتمعات الحديثة، ولكن الواقع أننا لا نزال نجد شواهد على هذه المشاعر ولو بنحو خافت في المجتمعات الحديثة.

ومن الفوارق النفسية الأخرى بين الجنسين هو التفاوت بينهما في قائمة الأولويات في الاهتمامات المشتركة بينهما، كما يتضح من المقارنة بين أولويات الجنسين المشهودة في الكلام وفي صرف الوقت وفي صرف الأموال وغير ذلك.

فهذه فوارق نفسية متعلّقة بالفوارق الجسدية الجنسية بين الجنسين، ولذلك نجد أنّ الطبّ النفسي أيضاً ـ بمختلف أنواعه ـ يعتني بكون المريض ذكراً أو أنثى سواء الطبّ النفسي الجنسي أو الطبّ النفسي العامّ.

هذا، والميول عموماً ليست عوامل قاهرة للنفس الإنسانية على السلوك الملائم لها، كما هو الحال في النظام الغرائزي الحاكم على الحيوانات فيبقى اختيار الإنسان وإرادته الحرّة هو الذي يعيّن صدور فعلٍ ما عن الإنسان من عدمه، وإنّما تمثّل الميول دواعي على الفعل، ولذلك يتحمّل المرء مسؤولية أفعاله الغريزية كغيرها من ممارساته وسلوكياته، ويحسن لدى العقلاء بالإنسان على العموم الاستجابة للميول الفطرية على نحو ملائم ومعتدل، وتجنّب السلوك الشاذّ والمؤذي للآخرين.

٣. فوارق سلوكية بين الرجل والمرأة.

وهي على أصناف ثلاثة:

أ. فوارق في الأدوار التي يؤدّيها كلٌّ من الرجل والمرأة في النشاطات الغريزية والأسرية والإنجابية والاجتماعية.

ب. فوارق في الحركات التي تمثّل طبيعة شخصية الإنسان، حيث إنّها تختلف بين الذكر والأنثى.

ج. فوارق في المظاهر التي يظهر بها كلّ من الذكر والأنثى أمام الآخرين من حيث ترتيب البدن مثل مدى إطالة الشعر وترتيبه أو من حيث الكشف عن البدن وستره، أو من حيث طبيعة الملابس وخصوصياتها، حيث نلاحظ وجود فارق بين مظهر الجنسين نوعاً حتّى في المجتمعات المهتمّة بإلغاء فوارق الذكر والأنثى وإثبات مماثلتهما تماماً.

وهذه الفوارق السلوكية هي على أقسام متعددة:

١-سلوكيات طُبع عليها كل من الجنسين، فهي بنفسها جزء من فطرتهما والبرنامج المودع فيها، ويجري عليها الجنسان بشكل تلقائي من غير حاجة إلى حدوث استجابة نفسية خاصة نظير السلوكيات التي طُبع عليها بعض الحيوانات في بناء مساكنها من غير أن تستحضر بالضرورة خوفاً على نفسها وعلى نتاجها.

٢-سلوكيات طبيعية من جهة اختلاف الخصائص الجسدية بين الجنسين مثل حمل المرأة وإنجابها وإرضاعها.

٣-سلوكيات تصدر من الجنسين استجابة للميول النفسية المختلفة التي زوّدا بها من مستوى الحياء والميل إلى إبراز الجمال والذوق الجمالي ونحو ذلك، فالمرأة حيث كانت أشد حياء من الرجل تصدر منها سلوكيات تمثل ذلك لن يصدر مثلها من الرجل، كما أنها حيث كانت بفطرتها أميل إلى إبراز جمالها تصدر منها أفعال وتصرفات تمثل ذلك لن يصدر مثلها من الرجل طبعاً.

فهذه السلوكيات ذات أصول فطرية، ولكن قد تتدخل الأعراف الاجتماعية في مستوى تحفيزها وفي كيفية إبرازها والتعبير عنها، مثل اختلافها في أسلوب ستر المرأة الذي ينشأ عن صفة الحياء أو عن أسلوب تجملها الذي ينشأ عن صفة حب الجمال.

ومن الميول المؤثرة في اختلاف بعض سلوكيات الجنسين ـ كما ذكرنا من قبل ـ هو حب التميز فالرجل والمرأة يرغبان في مظاهر فارقة تعرف جنسهما فلا يرغبان أن يظهرا بمظاهر لا يتميز صاحبها أنه ذكر أو أنثى. وذلك أمر يتمثل في عامة المجتمع البشري، وهذا الميل يؤدي إلى العديد من الاختلافات التي نشهدها لديهم في

المظاهر، فهي تنطلق في مبناها ـ أو في جزء من مبناها ـ إلى حب تميزهما عن الآخر، وهو مما يختلف باختلاف الأعراف.

٤-سلوكيات تكون استجابة لرغبة الآخر، والتقرب إليه حيث إنّ من الملحوظ مثلاً أنّ الأنثى معنية بسلوكيات توجب إغراء الرجل فيوافق ذوق الرجل في ما يجب أن يراها عليه، كما أنّ الرجل قد يعنى بسلوكيات توجب تقبل المرأة له، وذلك أمر قد تختلف الأعراف في بعض تمثلاته وتفاصيله.

٥-سلوكيات تقتضيها الأعراف الاجتماعية التي تلائم الزمان والمكان والبيئات الخاصة وهي عموماً تأتي تحرياً لما هو الأكثر ملاءمة لطبيعة الجنسين ومظهرهما أو صلاحهما.

وبهذا العرض يتضح أنّ السلوكيات العامة المشتركة بين المجتمعات البشرية الفارقة بين الجنسين تمثلٌ لأمور فطرية للجنسين، كما أنّ السلوكيات الخاصة ببعض المجتمعات ذات مناشئ متفاوتة فمنها ما يكون تمثلاً لأمور فطرية بنحو ما أيضاً، ولكن تختلف لدى الأقوام لأنّ كلاً يترجمها ويعبر عنها بطريقة تلائم ذوقه ومزاجه وخصائصه وبيئته، كما أنّ منها ما يكون تحرياً لما هو الأصلح للجنس أو للأسرة أو للمجتمع العام مما يمكن أن يختلف باختلاف الزمان والمكان والبيئات الاجتماعية.

فهذه هي ما تجري عليه الرؤية العقلائية والفطرية العامّة.

وعلى هذه الرؤية تؤكّد النصوص الدينية ويرتكز عليها تشريعاتها في شأن الجنسين، فهي تقدّر الاختلاف بين تكوينهما الجسدي والنفسي وما يترتّب عليه من السلوك الملائم في الحياة العامّة والمشتركة للجنسين، كما قال سبحانه: ﴿**وَلَيْسَ**

﴿الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾[1]، ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾[2].

---

(١) سورة آل عمران: آية ٣٦.

(٢) سورة النساء: آية ٣٢.

حالات غير مستقيمة في ثنائية الذكر والأنثى والتعامل العقلائي معها

وهناك بجنب الحالة العامة المتعارفة حالات تشذ عن القاعدة المتقدمة كما هو الحال في سائر الأمور التي فطر عليها الإنسان، حيث إنّه قد تتشوّه فطرة المرء فيها إدراكياً أو جسدياً أو نفسياً أو أخلاقياً، وتتجه إلى منحى مختلف سلوكاً للطريق الخاطئ وقد يساعد على ذلك عوارض مرضية أو حوادث غير اختيارية أو نحو ذلك[1].

ولذلك كانت هناك حالات عدّة ترتبك فيها تلك الثنائية (الذكر والأنثى) وما يترتب عليها من فوارق بين الجنسين.

وهي تندرج في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: انحراف الميل الجنسي للإنسان، بمعنى أن يميل الشخص إلى إقامة العلاقة مع الجنس المماثل، فيميل الذكر إلى العلاقة مع ذكر آخر، أو تميل الأنثى إلى العلاقة مع أنثى أخرى، ومثله ما لو مال الشخص إلى العلاقة مع كلٍّ من الجنسين.

هذه الحالة كانت تتّفق في الأزمنة القديمة، إلّا أنّ التلقّي العقلائي العام كان ولا يزال على اعتبار ذلك ضرباً من الاضطراب النفسي الجنسي، وخارجاً عن القوانين الفطرية التي ألهم بها الإنسان وسنّت عليها مصالحه النوعية وتكوينه النفسي والبدني فهي حالات مرضية أو لا أخلاقية وليست حالة مستقيمة، وهي تنشأ عن عوارض

---

(١) علماً أن ما أثر من هذه النزعات الشاذة عموماً قبل العصر الحاضر لم ترق إلى درجة القبول بالاقتران المماثل كنوع من الزواج، بل كانت ممارسات خارج إطار الزواج.

جسدية أو نفسية أو سلوكية أو حوادث أخرى ـ كما سيأتي بيانها ـ، ولا يصح لصاحبها أن يقيم علاقة على أساس الميول والمشاعر المخالفة للتمثل الجسدي، كما هو الحال في سائر التعلقات الشاذة الغريزية مثل التعلق بالأطفال، وإذا أعلن صاحبها عن مثل ذلك رُدع عن ذلك صيانة للجو الإنساني العام عن حدوث الشذوذ.

الحالة الثانية: اضطراب الشخصية الجنسية، بمعنى أن يكون الإنسان ذكراً جسدياً تماماً لكنّه يميل إلى أن يكون أنثى أو يشعر فعلاً بأنّه أنثى محبوسة في جسم ذكر وقد خلق في الجسد الخطأ، أو يكون الإنسان أنثى جسدياً، ويميل أو يشعر بأنّه ذكر، أو يميل الإنسان إلى أن يكون ذكراً وأنثى في آنٍ واحد، وتُعرف هذه الحالة في اللغة بـ(المخنّث).

وهذه الحالة لم تكن تلقى إقراراً من عامة العقلاء، بل كانت تُتلقى ضرباً من الوهم، وربما يوجهه أهل الخرافة بتلبّس جنّ ذكر بالأنثى جسدياً مثلاً أو جنّ أنثى بالذكر جسدياً، ويحلّلون هذه الحالة على هذا السبيل.

الحالة الثالثة: اضطراب الشخصية الجنسية للإنسان جسدياً، بمعنى أن يكون للشخص مثلاً الأعضاء الخاصّة لكلٍّ من الذكر والأنثى، أو بعضها، أو لا يكون له شيء منهما ولو ظاهراً، وتسمّى هذه الحالة في اللغة بـ(الخنثى)[1].

---

(١) وكأنّ أصل هذه اللفظة هي لفظة الأنثى مع إضافة الخاء بدلاً عن الهمزة للإشارة إلى الأنوثة المشوّهة، أو تكون الخاء إشارة إلى امتزاج الذكورة بالأنوثة كما في لفظة (تأنث) و(تخنث) ثمّ عممت الخنثى لسائر الحالات غير المستقيمة.

وهذه الحالة كانت تعتبر قديماً وحديثاً من المنظور الإحيائي والطبي ضرباً من التشوّه في خلقة الإنسان كما هو الحال في سائر التشوّهات الخلقية النادرة.

فهذا توصيف الانطباع العقلائي العام والتاريخي حول ثنائية الذكر والأنثى.

٤. الاتجاه الحادث في شأن ثنائية الذكر والأنثى

ولكن استجد في العصر الحاضر في ضمن التغيرات الطارئة في المنظومة الأخلاقية في بعض المجتمعات البشرية اتجاهات تنكر المبدأ الفطري العام السائد في المجتمع الإنساني المبني على ثنائية الجنس الإنساني (الذكر أو الأنثى) وتمثلهما في الوضع الجسدي للإنسان، فاعتبرت الحالات الثلاثة المتقدمة[1] التي تشذّ عن ذلك أموراً طبيعية ومقبولة كما اعتبرت العلاقات والسلوكيات الشاذة المترتب عليها أمور مشروعة وسائغة.

ويبدو أنّه كان هناك نحو تدرّج في بروز الإذعان بتلك الحالات الشاذّة كحالة مشروعة ومقبولة ومستقيمة.

وكان أوّل ما اتّفق ـ كمرحلة أولى ـ هو الإذعان والقبول بـ(الحالة الأولى) أي الميول الشاذّة المتماثلة.

وقد تطوّرت المدعيات التي كان يوجه بها قبول ذلك وشرعنته تطورا كبيراً.

---

(١) المقصود في الحالة الثالثة (أي الاضطرابات الجسدية) بعض مواردها، لأنّ التشوه في بعضها الآخر ظاهر ولا مجال لاعتباره أمراً طبيعياً.

١-فقد كان الطرح الأوّل مبنياً على أنّ الميول والمشاعر غير المتعارفة بين المتماثلين ليست حالة اختيارية، ومن ثمّ يكون منع إقامة العلاقة وفقها مخالفاً للعدالة.

وهو طرح ضعيف بطبيعة الحال؛ لأنّ أصحاب الاتجاه الحديث لا يلتزمون في سائر الموارد بأنّ المشاعر والميول (غير الاختيارية) تجعل السلوك الموافق لها سلوكاً غير اختياري تماماً، حتى في الأمور الغريزية، ولذلك لم يتقبلوا ـ غالباً ـ الاقتران والزواج بالمحارم البالغين وكذلك لم يتقبلوا التعلّق الغريزي بالأطفال أو الحيوانات، واعتبروا ذلك ضرباً من الاضطراب النفسي الجسدي الذي لا بدّ لصاحبه من الحيلولة دون الاستجابة له في سلوكه وعلاقاته، ولو بمعونة العلاجات الدوائية وغيرها.

٢-ثم تطور الطرح ـ بعد التوسع في مساحة الحرية الفردية التي يستحقها الإنسان في الثقافة الحديثة ـ، فطُرِح قبول الاقتران الشاذ بالمماثل على احترام اختيار الإنسان ما دام أنه لا يؤذي الآخرين؛ فإذا اتفق اثنان بالغان متماثلان على الاقتران الزوجي فليس في ذلك أذى لأحد، ولذلك فلا موجب للمنع عنه، وأدّى ذلك إلى رفع الاقتران بالمماثل إلى درجة التأصيل في الحياة على حد الاقتران الزوجي بين الرجل والمرأة.

وكان هذا التعليل أيضاً واهناً مرة أخرى؛ لأنّ أصحاب هذا الاتجاه لا يلتزمون في سائر الموارد بجواز أي سلوك اختياري للإنسان إذا لم يكن مؤذياً، ولذلك لم

يكونوا يتقبلون ـ عموماً ـ الزواج بالمحارم قانوناً، كما لا يتقبلون الانتحار ويحولون دونه وإن كان خياراً اختيارياً للشخص، وهو لا يؤذي الآخرين بذلك.

٣-ثمّ تطور الطرح، فأنكروا أن يكون الوضع الطبيعي المستقيم للإنسان يقتضي الميل إلى الجنس المخالف وإن كان ذلك هو الغالب، وقالوا إنّ الميل إلى الجنس المماثل أيضاً ميل طبيعي مستقيم، وقالوا إنّ الميل الغريزي لا تتحدّد وجهته على أساس عضوي رغم التناسق الجسدي الملحوظ بين الذكر والأنثى، بل تتدخّل فيه عوامل أخرى طبيعية كالبيئة الأسرية والاجتماعية وما يتّفق خلالها من مشاهد وتجارب وأحداث.

وفي هذا الطرح تغافل ظاهر عن الانسجام بين الخصائص الجسدية والميول النفسية المستقيمة، فإذا كانت الخصائص العضوية التشريحية والوظيفية للذكر والأنثى تدلّ على أنّ غاية خلقهما ونسق تكوينهما هو تكامل بعضهما ببعض فإنّه يدل على أنّ الميول النفسية المستقيمة هي التي تتوافق مع ذلك وتتّجه إلى الجنس المغاير كما هو الحالة المتعارفة لدى الجنسين والتي لا يختلف عنها إلا موارد شاذة؟

وفي المرحلة الثانية تجدد باسم العلم ما هو أكثر غرابة، وهو الإذعان بالحالة الثانية، وهي التي يرى الإنسان فيها جنسه على خلاف جسده، فهو مثلاً أنثى جسدياً لكنّه يشعر بأنّه ذكر، أو هو ذكر جسدياً لكنّه يشعر بأنّه أنثى.

فهذه الحالة هي اضطراب إدراكي واضح كما تلقاه المجتمع البشري من قبل، وهي تنشأ عن شدّة ميل الإنسان إلى أن يتعامل هو مع الآخرين ويتعامل الآخرون معه على أنّه من الجنس الآخر، فتمارس الأنثى أدوار الذكور ويمارس الذكر أدوار

الإناث بعضها أو كلّها، وتساعد على حدوث هذا الاضطراب معرفة الشخص أنّ الجنس الآخر لن يتقبل ذلك إلا إذا ادعى أنه من ذلك الجنس الآخر وتبرأ من جنسه، فالإناث لا يقبلن أن يتعاملن مع ذكر بالغ كأنثى بتاتاً، ويشعرن تجاهه بحفظ خصوصيتهن، ولذلك فإنّ الذكر الراغب في أن يكون معهن ويسلك سلوكهن يضطر إلى أن يقول عن نفسه أنّ هويته هي هوية الأنثى، وإنما هو ذكر جسداً، وأنه لا يرغب في تلك الخصائص الذكرية ويسعى إلى إزالتها.

لكن سير الأفكار في العصر الحديث اتّجه إلى الإذعان بشعور الإنسان عن نفسه على أنّه شعور مستقيم، بل جُعل ذلك هو حقيقة الهوية الجنسية للإنسان، وفُصّلت هذه الهوية (الذكورة والأنوثة) عن الخصائص الجسدية المتمثلة بالأعضاء الخاصة الباطنية والظاهرية وكذلك الكروموسومات المكوّنة للخلية الذكرية والأنثوية وخصائصها الجينية، وبُنيَ على أن مقتضى الأبحاث النفسية أنّ هذه الهوية تابعة للشعور النفسي الوجداني، تصديقاً لمزاعم القلة النادرة والشاذة من الناس ممن يرى نفسه على خلاف جنسه الجسدي، وعليه فإذا شعر الإنسان بأنه ذكر فإن هويته الجنسية تكون هي الذكورة ولو كان أنثى من حيث الجسم، وكذلك العكس، فالأعضاء الخاصة إنما تمثل ذكورة جسدية وحيوية (بيولوجية) فحسب، ولكن هوية الإنسان تكون بحسب انطباعه الذهني عن نفسه وتعريفه لذاته، فإذا كان يعرّف نفسه على أنّه ذكر فهو ذكر وإن كان أنثى من حيث الجسد، وإذا كان يعرّف نفسه على أنّه أنثى فهو أنثى وإن كان ذكراً من حيث الجسد.

وكان من نتيجة ذلك إضافة نوعين آخرين في الهوية الجنسية الإنسانية:

إحداهما: مزدوج الهوية، وذلك إذا شعر الإنسان بأنه ذكر وأنثى في حال واحد وإن كان ذكراً جسدياً أو كان أنثى جسدياً، لكنه يكون وفق شعوره ذكراً وأنثى.

والآخر: فاقد الهوية الجنسية، وذلك إذا لم يشعر الإنسان أصلاً بكونه ذكراً ولا أنثى ورغم أنه كان جسدياً ذكراً أو أنثى.

ولعل الطرح الأوّل لنظرية الهوية الجنسية هذه المنفصلة عن الخصائص الجسدية كان ينطوي على جميع الأبعاد الاجتماعية التي يختلف فيها الذكر والأنثى بما فيها البعد الغريزي ميلاً وسلوكاً، بمعنى أنّ المفروض بالذكر الذي يرى نفسه أنثى أن يكون كالأنثى في الرغبة الغريزية والسلوكيات الغريزية، وكذلك المفروض بالأنثى التي ترى نفسها ذكراً أن تكون كالذكر في الرغبة الغريزية والسلوكيات الغريزية.

ولذلك فإنّ من كان يجد لنفسه هوية جنسية مغايرة لجسده فإنّه كان يسعى غالباً إلى أن يتحول جسدياً فيتخلص من الأعضاء التي كانت له في الأصل ويزرع ما يشبه الأعضاء التي تكون ملائمة لهويته الجنسية وفق انطباعه.

لكن ربما تطور هذا الطرح تدريجاً وبُني على أنّ انطباع الإنسان عن جنسه إنما يقتضي رغبته في التعامل الاجتماعي العام معه كذلك ويُصنف ضمن هذا الجنس أو ذاك، ولا يستلزم بالضرورة انجذاباً غريزياً ملائماً أو سلوكاً غريزياً ملائماً مع الجنس الذي يفترضه لنفسه، فيمكن أن يكون الشخص ذكراً جسدياً، وينجذب كالذكر إلى الأنثى ويقترن كذكرٍ بالأنثى أيضاً، ولكنه يشعر أنه أنثى.

هذا وقد بلغ الأمر تدريجاً إلى تجزئة الهوية الجنسية وتبعيضها بمعنى أنّ الشخص يميل إلى بعض سلوكيات الذكر وبعض سلوكيات الأنثى، فيكون حالة مُبعّضة

ووسطى، وقد تولد بطبيعة الحال حالات متوسطة كثيرة تبعاً للسلوكيات التي يختارها الشخص مما يضاف إلى كل من الجنسين.

وعلى ضوء ذلك كلّه حدث مفهوم النوع الاجتماعي، وبُني على أنّ الهوية الجنسية للإنسان حالة اجتماعية، والمراد بها ما يحب الإنسان أن يظهر به أمام الآخرين ويتعامل الآخرون معه على وفق ذلك، فإذا أحب الذكر جسدياً أن يكون كالأنثى فيلبس ملابس الإناث ويتزيّى بزيّهن ويتزيّن بزينتهن ويحضر بينهن ويكون معهن ويقتفي سلوكياتهن في أسلوب القول والحركات وغيرها فإنّه يكون أنثى من حيث الهوية الجنسية الاجتماعية، وإذا أحبت الأنثى جسدياً أن تلبس ملابس الذكور وتتزيّى بزيّهم وتكون معهم فإنّها تكون ذكراً من حيث الهوية الجنسية الاجتماعية.

فهذا بُعدٌ آخر جنسي للإنسان مختلف عن البعد الشخصي الجسدي والبعد النفسي الغريزي والبعد السلوكي الغريزي.

ثم كان الافتراض الأولي في هذا الاتجاه أنّ انطباع الإنسان عن نفسه حالة قهرية ومتجددة وغير اختيارية وثابتة يجدها الإنسان من نفسه وليس مجرد رغبة منه في أن يتقمص دور هذا الجنس أو ذاك.

ولكن تطور الموقف تدريجاً: فأصبح توصيف الشخص والتعامل معه تابعاً لرغبته ولاختياره، فإن اختار أن يعتبر ذكراً وجب توصيفه والتعامل الاجتماعي معه كذلك، وإن اختار أن يعتبر أنثى وجب توصيفه بها، وأجيز أن يكون هذا الاختيار متغيراً فهناك من يكون اختياره ملائماً مع وضعه الجسمي لسنين ثم يجد اختياراً

مختلفاً، فيكون ذكراً في الأصل لسنين ثم تطرأ عليه المشاعر الأنثوية ويختار أن يكون أنثى.

ونظراً إلى عدم تقبل جمهور الناس لهذه الحالة وتعاملهم مع الشخص المتظاهر بغير جنسه الجسدي بما يدل على استهجان ذلك ازدادت العناية بالتثقيف على سلامة من يختار التحول عن جنسه والدفاع عن حقه في هذا الاختيار، وكان من مظاهر هذه العناية في بعض البلاد ما يلي:

١-إنّه يجب استخدام التسمية الحديثة للشخص، والتعابير اللغوية التي يختلف فيها الجنسان في حق الشخص المتحول فيتم استخدام ضمائر الإناث أو الضمائر المحايدة مثلاً مع الذكر المتحول إلى الأنثى، ولو استخدم مع التسمية القديمة ضمائر الذكور اعتبر ذلك ضرباً من الإهانة والاستفزاز الذي يؤاخذ عليه القانون.

٢-ترتيب الوثائق الرسمية في ذكر جنس صاحبها على وفق ميوله ومشاعره الحاضرة دون جنسه الجسدي، فمن كان ذكراً جسداً ومحتفظاً بخصائصه الجسدية الذكورية إذ عرّف نفسه على أنّه أنثى يسجّل في وثائقه أنّه أنثى، وقد جرت بعض الدول على ذلك.

وكان من إفرازات هذا الاتجاه في شأن الأطفال:

١.عدم تحديد الجنس في بيان الولادة إيكالاً إلى اختيار الشخص نفسه بعد البلوغ والرشد.

٢.لا بد من تعليم الأطفال في المدرسة مبكراً الأمور الجنسية ومن جملتها الفرق بين الجنس الجسدي والهوية الجنسية، وكذلك أنواع الاقتران من الاقتران المغاير والاقتران المماثل الشاذ بين ذكرين أو أنثيين.

٣.إنّه يجب أن يُسأل الطفل بعد بلوغ المراهقة ـ رغم عدم الرشد العام المحدد بـ(١٨) سنة ـ عن هويتهم الجنسية ويخيَّرون بين أن يختاروا هوية الذكر أو الأنثى أو المزدوج.

٤.إنّ أيّ مؤشر تربوي لتوجيه الطفل من قبل والديه وفق وصفه الجسدي على أنّه الخيار الملائم والصحيح يُعتبر تعدياً على الطفل وإذا تكرر فإنّه قد يؤدي إلى سلب المحكمة لصلاحية الوالدين في حضانة الطفل فينتزع منهما الطفل ـ على رغم إرادتهما بل وإرادة الطفل أيضاً ـ ويوكل إلى أسرة أخرى[١].

وهكذا ادُعيَ أنّ العلم الحديث من خلال التحليل النفسي والاستقراء الواسع ينفي الرؤية السائدة ـ التي جرى عليه الإنسان منذ القديم حتى العصر الأخير وأكّد عليها الدين الإلهي في رسالاته المتعددة من اليهودية ثمّ المسيحية ثمّ الإسلام من تحديد الهوية الجنسية للإنسان على أساس خصائصه الجسدية والعضوية ـ بادعاء أنّ العلم يقدّم رؤية جديدة، ويبني على أنّ الهوية الجنسية للإنسان حالة اجتماعية محضة

---

(١) وقد تكون تلك الأسرة وفق تلك المبادئ مؤلفة من رجلين في حين يكون الطفل أنثى مراهقة منتزعة من عائلة محافظة مسلمة أو مسيحية، أو تكون تلك الأسرة مؤلفة من امرأتين في حين أن الطفل يكون فتى مراهقاً! وهكذا تؤتمن تلك الأسرة الشاذة على الطفل المراهق من جنس المخالف!

تنشأ عن التربية والبيئة، وهي متميّزة عن التمثيل الجسدي والعضوي، فيجوز أن يكون الإنسان أنثى جسدياً ولكنه يكون ذكراً أو العكس.

وقد جرى الاهتمام بهذا الموضوع بشكلٍ ملفت من بين القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، كما يتمثل في التصريحات السياسية من بعض المسؤولين الدوليين، وكذلك مسؤولي بعض الدول المؤثرة والنافذة.

وفي المرحلة التالية وقع الإذعان[1] بالحالة الثالثة ـ حيث يكون هناك اضطراب في الخصائص الجسدية للذكر والأنثى ـ وهي الحالة التي كانت تتلقى من قبل ضرباً من التشوه في الجنين، واعتبر واجدية للشخص لأعضاء كلا الجنسين أو لبعض الأعضاء من كل واحد من الجنسين عموماً ـ فيما عدا حالات خاصة ـ ضرباً من التنوع في الجنس الجسدي، وذلك لإبطال ثنائية الذكر والأنثى حتّى في المستوى الجسدي.

عناصر الهوية الجنسية النفسية وأنواعها وفق الاتجاه الحديث

لقد انتهى الأمر في ضوء ذلك كله إلى البناء على أنّ البعد الجنسي للإنسان ـ ذا العلاقة بالذكورة والأنوثة ـ يتمثل في عناصر متعددة ليست متجمعة بالضرورة وإن كانت مترابطة في كثير من الحالات:

---

(١) وربما كان قد سبق طرح التقبل بهذه الحالة في بعض الأبحاث من قبل، ولذلك ربما اعتبرت هذه الحالة مفتاح النظرة الحديثة في الهوية الجنسية والنوع الاجتماعي، حيث طرح بعض الباحثين كون الخنثى هوية ثالثة مستقلة، إلا أنّ ذلك لم يكن يندرج في ضمن فكرة النوع الاجتماعي فلاحظ.

١-الوضع الجسدي، بمعنى وجود الخصائص الجسدية للذكر أو الخصائص الجسدية للأنثى أو خصائصهما معاً أو فاقد لذلك كله.

والذي يكون واجداً للخصائص الجسدية للجنسين فإنّه يمكن أن يكون على وجوه عديدة لأنّه لا يكون واجداً لجميع الخصائص معاً، بل يأخذ من كلٍ بعضاً، وعليه يختلف البعض الذي يكون واجداً له من الخصائص الجسدية الذكرية والأنثوية.

٢-الشعور النفسي للإنسان نفسه عن أنه ذكر أو أنثى، أو ذكر وأنثى معاً، أو هو عديم الشعور بشيء من ذلك.

ومن يشعر عن نفسه بأنّه ذكر أو أنثى يمكن أن يكون على وجوه مختلفة لأنّ الذكورة والأنوثة الاجتماعية تتمثل في مظاهر وسلوكيات مختلفة، ولا يمكن أن يكون الشخص جامعاً لجميع المظاهر والسلوكيات للجنسين معاً للتضاد بينهما فيأخذ من هذا بعضاً ومن ذاك بعضاً، فقد يجعل شعره كالإناث وملبسه كالرجال وقد يفعل العكس وهكذا. ولذلك فإنّ الهوية الجنسية الاجتماعية سوف تكون على أنواع كثيرة للغاية.

٣-الانجذاب الغريزي وهو ـ كما قيل ـ أمر وراء الشعور النفسي للإنسان عن جنسه، ولا ملازمة بين الأمرين فقد يكون انطباع الشخص عن نفسه أنّه ذكر وهو ينجذب إلى الأنثى، كما هو المتعارف، أو إلى الذكر أو إلى كل منهما أو لا ينجذب إلى شيء منهما، فكل ذلك أمر جائز وواقع، وكذلك الحال فيمن يرى نفسه أنثى، أو يرى

نفسه مزدوج الجنس، أو يرى نفسه عديم الجنس، فيجوز أن ينجذب إلى المغاير جسدياً أو إلى المماثل أو إلى كل منهما أو لا ينجذب إلى شيء منهما.

ومن يميل إلى كل من الجنسين قد يكون على وجوه حسب النسبة المئوية لميله إلى كل من الجنسين، فهل هو بالتساوي أو بالتفاضل وكيف يكون ذلك.

٤-السلوك الغريزي، وهو ـ كما قيل ـ أمر وراء كل ما تقدم حتى الانجذاب الغريزي، لأنّ من الجائز أن يكون الانجذاب وفق المتعارف إلى الجنس المخالف مثلاً، ولكن يكون التفضيل العملي للعلاقة الشاذة مع الجنس المماثل.

٥-سائر الميول والسلوكيات والأدوار التي تُعتبر للذكر والأنثى من الزواج[١] ورعاية الطفل وترتيب الشعر والملابس ووجوه الزينة والأعمال وغير ذلك.

وهكذا نلاحظ كيف أنّه قد تم تفكيك الجانب الجنسي إلى عناصر خمسة على خلاف ما يشهده الوجدان الإنساني العام من أنّ هذه العناصر تكون مرتبطة ومتطابقة في الإنسان المستقيم، وحالات الانفكاك بينها حالات شاذة وغير مستقيمة.

٥.موقف الدين ومساعي التشكيك فيه

---

(١) إنما ذكرنا الزواج في هذه الفقرة مع ذكر الرغبة الغريزية والسلوك الغريزي في الفقرتين السابقتين، لأنّ الزواج بين الرجل والأنثى تعاقد بين الطرفين على الاقتران، وذلك يعتبر وفق هذا الاتجاه عرفاً مستقلاً، فقد جرى العرف بتزويج الشخص من الجنس الآخر، وعليه من الجائز أن يتزوج الشخص من الجنس الآخر وإن لم يلائم ذلك رغبته وسلوكه الغريزي.

لقد جاءت تعاليم الدين برسالاته المتعددة وآخرها رسالة الإسلام واضحة ومؤكدة للغاية في بناء الهوية الجنسية للإنسان على الخصائص الجسدية وحصر الاقتران الزوجي المشروع بالاقتران بين الجنسين وتحريم الفعلة الشاذة وتقبيحها للغاية من المنطلق الفطري وضرب المثل للأمم والأقوام بقوم استحلوا هذه الفعلة فبعث الله رسولاً (وهو لوط) إليهم بالنهي عن ذلك حتى إذا تحدّوه بفعلة خاطئة أنزل عليهم عذاباً مدمراً كانوا به عبرة ومثلاً للأمم والأقوام من بعدهم.

ولكن أدّت الاتجاهات الجديدة التي رسخت في فريق من الناس لموافقتها لرغباتهم وعوامل أخرى تدريجاً إلى سعي بعض هؤلاء ممن كان يريد أن يحافظ على انتمائه إلى الدين إلى التشكيك في موقف الأديان والرسالات الإلهية التي كانت واضحة في ثنائية الذكر والأنثى تبعاً للوضع الجسدي وتكاملهما حصراً بالاقتران الزوجي وفي تكوين الأسرة، وحاول هذا البعض حمل نصوصها على ما يسلب دلالتها على حظر الشذوذ والاقتران الشاذ، وادُعي على سبيل المثال أنّ ما جاء من نزول العذاب على قوم لوط الذين كانوا يمارسون هذه الفعلة الشاذّة لم يكن على أساس فعلتهم هذه، بل على أساس تعرضهم للرسل الضيوف على النبي لوط (عليه السلام).

وهذه تشكيكات ومساعٍ متكلفة ومجافية بوضوح لتعاليم الدين ونصوصه، كما يجده أي باحث في نصوص الدين حتى إذا لم يكن ممن يعتقدوا بالدين.

وأمّا نزول العذاب على قوم لوط في أثر تعرضهم لضيوف الرسول (عليه السلام) بالفعل الشاذ فهو صحيح إلا أنّ ذلك لا ينفي أنّ الله سبحانه قد أرسل لوط إلى قومه لنهيهم عن الفعل الشاذ فكان التحذير منه معلماً رئيسياً في رسالة هذا النبي.

على أنّ نزول العذاب على قوم لوط في إثر تعرضهم لضيوف الرسول لا ينفي علاقة نزول العذاب بامتناعهم عن الإيمان بلوط ورسالته وتعاليمه ومن أبرزها التحذير عن الفعل الشاذ، فإنّ العذاب قد لا ينزل على الأمم إلا بعد تحدي الرسول بعمل ما فكان نزول العذاب على قوم لوط بصنيعهم ذاك باعتباره حدثاً تمّت به الحجة على هؤلاء حيث بلغوا الغاية في العناد على هذه الخطيئة الفاحشة، وكان تحدياً للرسول، فاستوجبوا به العذاب كما نزل العذاب على قوم صالح بعقر الناقة، وسيأتي توضيح ذلك في موضعه.

٦. معطيات التأمل الجامع في الموضوع

ولقد تأمّلت هذا الموضوع تأمّلاً جامعاً وتابعت مبادئه من العلوم المختلفة ابتداءً بالقواعد الفطرية العامّة للمعرفة الإنسانية والتي تمثّل العقلانية الراشدة التي يجري عليها عامة العقلاء في المجتمع الإنساني.

ومروراً بالعلوم الإنسانية المختلفة ذات العلاقة ـ التي لم أكن بعيداً عنها من قبل ـ من علم التاريخ العام والمعاصر وعلوم النفس بأقسامها وعلم سلوك الإنسان وعلم الاجتماع والقانون والأحياء وعلم الطبّ بأنواعه وعلوم الأحياء والتشريح

وعلم وظائف الأعضاء وعلم الطب بأقسامه لا سيما طبّ الجهاز التناسلي والطبّ النفسي ـ بالمقدار الذي يتوقف عليه تبيّن هذا الموضوع وما أتيح لي من ذلك ـ.

وانتهاءً بالعلوم الدينية المختلفة من أصول وقواعد المعرفة الدينية وتاريخ المجتمعات الدينية والأديان والرسالات خاصّةً رسالة الإسلام وعلوم القرآن وتاريخه وعلوم السيرة والحديث وعلوم أصول الدين وعلوم التشريع الإسلامي كعلم الفقه والقواعد الفقهية وفلسفة التشريع وأصوله وأنواعه وعلم أصول الفقه بأبوابه وعلوم اللغة من أدب وبلاغة ومفردات لغوية حسبما يتعلّق منها بالموضوع، وكذلك العلوم ذات العلاقة بأسلوب قراءة النص بنحو ما عام مثل علم التأويل (الهرمينوطيقا).

ولقد تأكّد لي بملاحظة ذلك كله عدة حقائق:

١. إنّ أصل مسألة الذكورة والأنوثة وأصول الأمور المتعلقة بهما ليست مسائل تخصصية وبعيدة عن متناول عامة العقلاء فيما يجدونه بوجدانهم ويشهدونه بخبراتهم العامة، بل هي جزء من الإدراك الوجداني والهدي الإنساني العام في أبعاده المتعددة الذي تؤكده المعايشة الاجتماعية المتحققة لدى جمهور العقلاء.

ولذلك فلا يصح تخطئة تدخل جمهور العقلاء في هذه المسألة على أساس أنّ ذلك مسألة تخصصية، نعم يستطيع أهل الاختصاص إذا ساروا وفق المنهج السليم والملائم للموضوع من توصيف هذا الموضوع من خلال الأدوات الفنية والمصطلحات العلمية.

٢. إنّ العقل السليم والوجدان الإنساني العام يدرك بأنّ حقيقة الذكورة والأنوثة التي هي جزء من الهوية الفطرية للإنسان إنّما تتمثّل في جسد الإنسان، وهو الذي يوافق التكوين الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي.

وأمّا افتراض كونها أمراً منفصلاً عن الخصائص الجسدية كأن يرى الذكر جسدياً نفسه أنثى وترى الأنثى جسدياً نفسها ذكراً فإنّما هو ضرب من الوهم والخيال، وما يتفق من الحالات الشاذة على خلاف ذلك تنشأ عن بقاء الهوية الحقيقية في مرحلة الكمون في اللاوعي الإنساني لحواجب مانعة من بروزها.

٣. إنّ الفطرة الإنسانية تنطوي بوضوح على أن الميل الفطري المستقيم إنّما هو الميل الذي يربط بين الرجل والمرأة الباعث على تكامل بعضهما ببعض، حيث إنّه هو المنسجم مع تكوينهما المبني على هذا التكامل بشكل واضح من خلال مئات الخصائص الجسدية والتشريحية الوظيفية الظريفة والأخرى النفسية والسلوكية التي لاءمت بين الجنسين، ولذلك كان مقتضى الفطرة ـ فطرة الخَلْق التي تتمثل في الجسد، وفطرة الخُلُق ونعني بها التكوين النفسي والسلوكي للإنسان ـ تكامل الرجل والمرأة، كما أنّ معطيات العلوم الإنسانية التي تعتمد المنهج الصحيح في تحري مقتضيات الفطرة تلائم ذلك.

٤. إنّ الضمير القانوني والأخلاقي للإنسان ينطوي على مبدأ العفاف عن أيّة علاقة غريزية عدا الاقتران الزوجي بين الجنسين ويستقبح التعلقات والاقترانات الشاذة استقباحاً شديداً وينظر إلى من يمارسها بعين الضعة والاستهجان والشذوذ والانحراف، ويرى أنّ الاقتران المشروع بل والمحبّذ هو الاقتران الزوجي بين

الجنسين الذي جُهّزا له جسداً ونفساً وكانا بذلك مصنع الإنسان بإنجاب الأولاد واستمرار وجوده النوعي.

٥. إنّ الحكمة والصلاح الإنساني الشخصي والنوعي والتي قد أُلهمها الإنسان يقتضي جري الإنسان على مبدأ تكامل الرجل والمرأة حصراً، واعتبار الهوية الجنسية للإنسان وفق تكوينه الجسدي، وأنّ أيّ اتّجاه مختلف لهو دون أدنى مبالغة خطأ فظيع في مسألة بنيوية في الحياة الإنسانية وفق المبادئ الراشدة للسلوك الإنساني الملائم والصائب وله آثار نفسية وتربوية واجتماعية كارثية ومدمّرة جدّاً للفرد وللمجتمع الإنساني.

٦. إنّ العلوم المختصة ذات العلاقة بالموضوع بغض النظر عن بعده الديني تؤكد جميعاً الرؤية الفطرية في أبعادها المتعددة الإدراكية والنفسية والتشريعية والأخلاقية والحكمية شريطة نضج البحث والانتباه إلى الأبعاد المتعددة للموضوع وسلوك المنهج الملائم مع الموضوع في كل واحد من أبعاده علماً أنّ الأبعاد المتعددة للموضوع توجب ارتباطه بعلوم متعددة ارتباطاً قريباً، كما سيأتي زيادة توضيح لذلك.

٧. إن الاتجاه الصائب في الموضوع واضح وفق الاسترسال الفطري العام، فقد تأكّد لي من خلال البحث والمتابعة أنّه ليس هناك من حاجة حقيقية في الاهتداء إلى الرأي الصائب في هذا الموضوع إلى هذا العناء في تأمّل العلوم ذات العلاقة ومقتضاها في الموضوع، بل يكفي الاسترسال الفطري وعدم الوقوع في الشبهات

المشوّهة للفطرة والموجبة للتشويش في مقتضياتها والخبرة العقلانية العامة في الحياة التي تُكتسب من خلال مشاهد الحياة وتجاربها.

ولكن إذا وقعت الشبهة وصيغت بأدوات علمية فلا بدّ من حلّها ورفع الالتباس الحاصل في ذهن من يقف عليها ويتوقف عندها وفق تلك الأدوات ذاتها، وذاك عناء تستوجبه إثارة الشبهات لمن تأثّر بها وليس نابعاً من كون المسألة ذات أبعاد نظرية تخصّصية، ويتّفق مثل هذا في الكثير من المسائل ذات البعد الوجداني، حيث إنّ الشعور الوجداني المسترسل أيسر الطرق وأقصرها لإدراك الحقيقة فيها، ولكن عندما تثار الشبهة فيها لا بد لمن تأثّر بها من الصبر على التحقّق منها.

وإنني أؤكد أنّ من الخطأ أن يحتكر جماعة من الباحثين في العلوم ادّعاء الحقيقة والعلم في مقابل ما يجده عامّة العقلاء ومنهم أهل العلم في سائر الحقول من خلال الخبرة العامة بتأمل حالة الاستبطان الذاتي والتجارب التي يشهدونها حولهم على أساس أنّ البحث من خلال الأدوات العلمية إنّما يتأتّى من الباحثين العلميين في هذا الحقل، فإنّ ما يختص به أهل العلم في المسائل العقلانية العامة إنّما هو التوصيف الفني وليس واقع الشواهد والمنبهات والأدلة، فإنّها متاحة من خلال الخبرة التامة.

بل لوحظ في العديد من الموارد أنّ انطباع عامّة العقلاء وانتزاعهم المعلومات من الحالات التي يشهدونها ويقفون عليها ويجرّبونها بشكل طبيعي أسلم وأصفى من انطباع بعض أهل الاختصاص العلمي الذين يتعثرون في التحليل الصحيح للوقائع، ويتأثرون بالمؤثرات الخاصة في حياتهم الشخصية والقوى النافذة والظواهر الاجتماعية والعواطف المبالغ فيها والشعارات البراقة.

٨. إنّ الدين الإلهي من خلال رسالاته المتعدّدة ـ وآخرها رسالة الإسلام الثابتة ثبوتاً تاريخياً قاطعاً ـ يؤكّد على تكامل الرجل والمرأة في الحياة تأكيداً بالغاً وتعتبر أيّة علاقة شاذّة أمراً محظوراً بل كبيرة من الكبائر في الدين ومخالفة صارخة لقانون الخلق والفطرة، وتنعت الفعلة الشاذّة بكلّ نعت ذميم كما جاء في القرآن الكريم نعتها ـ باللفظ أو بالمعنى ـ بأنّها (فاحشة قذرة، شهوانية، ذميمة، إسراف، عمل مبغوض، منكر، تجاوز، فساد، جهل، شذوذ حادث، مجافٍ للفطرة، مخزٍ، فاضح، منافٍ للرجولة، غير رشيد، خبيثة، عمل سيّء، فسق، ظلم، جرم، ممارسة سكرى[1]).

وقد قصّ القرآن الكريم ـ كما ذكرنا قريباً ـ قصة النبي لوط (عليه السلام) حيث جاء أنّ الله سبحانه قد أرسله إلى قوم انتشرت عندهم الفعلة الشاذّة حتّى أنّهم كانوا يستحلّونها ويجاهرون بها ليأمرهم بالإقلاع عنها، وعندما لم يستجيبوا له وحاولوا الاعتداء على ضيوفه أنزل عليهم عذاباً أليماً صار مضرباً للأمثال لدى سائر الأمم واللغات المختلفة، وكانت مساكنهم المدمّرة لم تزل مشهودة للعرب في عصر النبي (صلى الله عليه وآله) حتى وقع الاستشهاد ببقاياها التي تدل على تدميرها في القرآن الكريم.

ونحن في هذا البحث نوضح بإيجاز هذه الحقائق حسب ما يتيسر مع الاهتمام بسهولة الأداء وتجنب المصطلحات التخصصية ما أمكن.

---

(١) أي غير واعية جداً كالذي يحدث عند السكر، وهو إشارة إلى قوله تعالى في وصف قوم لوط: ﴿سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (سورة الحجر: آية ٧٢).

٧.أبعاد الموضوع المتعددة وعلاقته بالعلوم المختلفة

إنّ المطّلع الممارس في العلوم المختلفة يعلم أنه كثيراً ما يرتبط الموضوع الواحد بعلوم متعددة لا يتوقع بدواً وجود ارتباط بينها بل قد يختلف صنفها، فيكون بعضها من العلوم الإنسانية وبعضها من العلوم الطبيعية، وإذا سعى الباحث المختص بعلم أن يتدخل فيه من الزاوية المتعلقة بعلم آخر غير الإلمام المناسب بذلك، فإنه قد يقع في خطأ فاحش.

مثلاً علم الفيزياء من العلوم الطبيعية، ويكتشف الفيزياء الكونية عن نظم متناهي الدقة للكون، بحيث لو كانت المعادلات التي يبتني عليها الكون مختلفة بنسبة ضئيلة للغاية كواحد من مليار لاختل الكون ولم ينتج هذا الوجود العظيم، وذلك أمر معروف في هذا العلم[١].

ثمّ إنّ لهذا النظم مُعطى فلسفي وهو وجود كائن عاقل أوجد هذا النظم، لأنّ أي حالة معقدة لا محالة تنشأ عن كائن عاقل وراءها، فلو عثر على بقايا جهاز كمبيوتر في المريخ دلّ على توطن كائن عاقل فيه.

لكن جماعة من علماء الفيزياء أنكروا هذا المعطى الفلسفي الواضح؛ لأنهم ـ كما قيل ـ كانوا يكرهون أن تكون نتيجة أبحاثهم تأييد ما جاء به الدين في وجود الإله بعد أن ساد في الأجواء العلمية الغربية إنكار وجوده وادعاء تعذر إثباته بالعلم،

---

(١) لاحظ في توضيحه (منهج التثبت حول الدين، الأنباء الثلاثة الكبرى، كتاب وجود الإله، بحث تنبيه علماء الفيزياء والكونيات على الطابع العقلائي للكون، وأيضاً: بحث المعلومات العامة التي أعملت في بناء الكون وتكوينه العام).

وكانت هناك أجواء مشحونة في أوروبا بين علماء الدين (بالكنيسة) وبين علماء الطبيعة.

إلا أنّ تدخل هؤلاء في نفي هذا المعطى الفلسفي للأبحاث الفيزيائية لم يكن وجيهاً ولا ناضجاً، لأنّ ذلك بعد فلسفي للموضوع وليس فيزيائياً، ولذلك نُقل عن أينشتاين أنه قال إن (الفيزيائي فيلسوف صغير) في إشارة إلى أنه ليس للفيزيائي أن يتدخل في موضوع فلسفي من هذا القبيل.

هذا، وموضوعنا هذا ـ ونعني به تبعية الهوية الجنسية للإنسان لخصائصه الجسدية من عدمها ـ ينتمي من الزاوية المعروفة إلى علم الطب النفسي بالنظر إلى أنّه يتناول أنّ مغايرة انطباع الإنسان عن جنسه لخصائص جسده هل هي ضرب من الاضطراب النفسي كما يجده عامة العقلاء وكان يبني عليه علم الطب الحديث بشكل رسمي قبل نصف قرن من الزمن، أو هو ضرب من الإدراك المستقيم كما ذهب إليه الاتجاه الجديد؟

إلا أنّ التأمّل الجامع في الموضوع ينبه على الوقوف على علاقة الموضوع بعلوم متعددة، بل أنه ينبه على تأثر الاتجاه الجديد في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية باتجاه ضعيف في علم المعرفة قد تبناه فريق في الفلسفة الغربية المعاصرة على خلاف ما تقضي به العقلانية العامة، أو يكون سبب هذا الاتجاه قلة الممارسة العملية في الأبحاث ذات الطابع الفلسفي والمعرفي العام، إذ قد لا يكفي إذعان المرء بالمبدأ الصائب، بل لا بد من أن يكون ممارساً فعلاً ليقيه ذلك عن الوقوع في افتراضات

بعيدة لعدم الانتباه إلى العناصر الدخيلة والمؤثرة، والانتباه إلى لوازم الأمور وملزوماتها والتنسيق الفكري بين الأمثال.

وتفصيل ذلك: أننا عرفنا أنّ لهذا الموضوع أبعاداً خمسة بعد إدراكي يتحرى الإدراك الملائم، وآخر جسدي يتحرى دلالات الجسد، وثالث نفسي وسلوكي يتحرى دلالات الخصائص النفسية والسلوكية، ورابع أخلاقي يتحرى مقتضيات القانون الفطري (الطبيعي) والخلق السليم، وخامس حِكمي يتحرى مقتضيات الصلاح الفردي والاجتماعي.

ثمّ كل واحد من هذه الأبعاد يعتمد على نوعين من المعلومات:

١-معلومات ميسرة يمكن أن يطلع عليها عامة العقلاء بالتأمل والتروي والمقارنة وحسن الاستنطاق للظواهر والحالات المشهودة.

٢-معلومات تخصصية تعرض في الأبحاث الاختصاصية.

هذا، وتنتمي كل من هذه الأبعاد إلى علم من العلوم بلا فرق بين المعلومات الميسرة وبين المعلومات التخصصية، إذ تشمل العلوم كل مسألة تتعلق بموضوعها سواء كان مأخذها بديهياً أو ظاهراً لعامة الناس بالخبرة العامة أو بخصوص النابهين منهم، أم كان مأخذها غامضاً لتوقفه على معلومات إضافية تتوقف على استخدام الآلات التخصصية أو التجارب العلمية أو غير ذلك، أو كان لها مآخذ من النوعين فبعضها ميسر وبعضها تخصصي.

وعليه فلا تختص العلوم بالمسائل التخصصية التي لا يسع البت فيها لغير أهل الاختصاص، فعلم الأحياء مثلاً يشتمل على ذكر انقسام الإنسان جسدياً إلى ذكر وأنثى وهذا المعنى في أصله معلومة بديهية لا تتوقف على خبرة علمية خاصة.

كما تعتمد العلوم في مسائلها على المعلومات الميسرة والتخصصية جميعاً، إذ المهم أن تكون المعلومة موضوعية ومنطقية، والمعلومات الميسرة لجمهور الناس أو النابهين منهم بالخبرة العامة قد تكون موضوعية وصائبة.

هذا، ويفترض بالعلوم أن تصف المعرفة الإنسانية الميسرة ومستنداتها على نحو دقيق من خلال الأدوات الفنية، وتوسع دائرة هذه المعرفة إلى مساحات إضافية.

ولكن قد يتفق في العلم أو لدى بعض أهله والباحثين فيه أن يزيغوا عن بعض المسائل الميسرة المتاحة لجمهور العقلاء أو النابهين منهم من جهة اعتبار المعرفة الميسرة نزعات عامية خاطئة، أو من جهة الوسواس العلمي وهو وسواس يبتلى به أهل العلم من جهة كثرة التفكير في الموضوع والرغبة في التأكد منه والتجنب عن الافتراضات المسبقة وإرضاء الغرور العلمي بعدم التسليم بما هو المعروف والميسر ونحو ذلك، فيوجب هذا الأمر أن يزيغوا عن بعض المعرفة الميسرة و يضيّقوا دائرة المعرفة المتاحة لهم بدلاً من سعتها بينما يسلم من هذه الوسوسة عامة العقلاء المسترسلين في ملاحظة الموضوع.

وبذلك يتضح أنّ من الخطأ أن يظن أهل الاختصاص أنهم وحدهم الذين يحق لهم التدخل في جميع المسائل التي تتعلق بالعلم الذي يختصون به، ويحتكرون الحديث فيه من دون الناس، وجه الخطأ أنّ جملة من مسائل أغلب العلوم هي مسائل ميسرة

ينالها عامة العقلاء أو النابهين بالخبرة العامة، ولو كان الأمر كذلك لم يحق لهؤلاء ولا لعامة الناس التدخل في المسائل السياسية والاجتماعية العامة، لأنّ ذلك يتعلق بعلم السياسة والاجتماع!

كما أنّ من الخطأ أن يفترض عامة العقلاء أنّ تدخلهم في مسائل تنتمي إلى علوم خاصة هو تدخل من المرء في غير مجال اختصاصه، إذ ليس كل ما ينتمي إلى علم ما يتوقف على كسب تخصص فيه، فمسألة أنّ (الواحد زائداً الواحد يساوي إثنين) تنتمي إلى علم الرياضيات، ولكنها مسألة واضحة وقد يصيب عامة العقلاء أو فريق منهم ويخطئ أهل الاختصاص كما يتفق في المسائل السياسية كثيراً.

هذا، والأبعاد المتعددة للموضوع التي أشرنا إليها توجب ارتباط هذا الموضوع بطيف واسع من العلوم من بعض زواياه، ونحن نذكر بعض العلوم المؤثرة في الاختيار الصائب في هذا الموضوع ونشير إلى زوايا ارتباط الموضوع بها.

فمن جملة تلك العلوم:

الأوّل: علم المعرفة[1]، وهو علم يشتمل على تحديد قيمة العلم والمعرفة الإنسانية ومدى الثقة به، وبذلك يساعد على الهدي والوعي الإدراكي السليم.

ويتحرى هذا العلم في هذا السياق مسألتين مهمتين:

١-مدى دلالة إدراكات الذهن البشري على وجود واقع مطلق ـ غير نسبي ـ وراء هذه الإدراكات.

---

(١) ومن الكتب المعروفة التي ألفت فيها من قبل علماء المسلمين القسم الأوّل من كتاب (أصول الفلسفة) للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (ره).

وكان المعروف لدى أهل العلم من قبل ـ وفق الإدراك العقلائي العام ـ أنّ هناك واقع مطلق ثابت وراء إدراكات الإنسان قد يصيبه الإدراك وقد يخطئه، إلا أنّ رأياً معروفاً في الفلسفة الغربية تبنى نسبية المعرفة والتي تعني أنه يمكن أن تكون الاعتقادات المتضادة صحيحة بالنسبة، فإذا اعتقدت وقوع حرب ما واعتقد آخر بعدم وقوعها فيمكن أن تكون كلتا المعرفتين صائبة بنسبة ما، وهذه النظرية خاطئة ومخالفة للبديهة ولا يؤمن بها جمهور العقلاء حتى في الدول الغربية نفسها.

ويبدو أنّ الاتجاه المذكور نشأ عن السعي إلى تخريج تحليلي لبعض الحالات المعقدة، وعدم الاهتداء إلى مخرج مناسب فيها.

وقد يتوقع أنه قد تأثر اتجاه فصل الهوية الجنسية (الذكورة والأنوثة) عن الخصائص الجسدية بنظرية (نسبية المعرفة) المعروفة في الفلسفة الغربية، فعلى نظرية نسبية المعرفة قد يقال إنه لا مانع من صواب انطباع الشخص عن جنسه على خلاف جسده على وجه نسبي لا مطلق.

٢-ظاهرة الافتراضات الذهنية، والفرز بينها وبين الأمور الواقعية، ونعني بالافتراضات الذهنية الأمور التي تكون وليدة للذهن البشري وليست انطباعاً عن الخارج حقاً رغم أنّ الذهن قد يتلقاها على أنها حكاية عن واقع خارجي.

ويبدو أنّ عدم الممارسة في هذه المسألة كانت مؤثرة في الاتجاه الحديث حول تبعية الهوية الجنسية للإنسان لانطباعه، وذلك لأنّ الذكورة والأنوثة الجسدية هي من قبيل الأمور الخارجية التي لها واقع وراء إدراك الإنسان، وأما الذكورة والأنوثة المفترضة بانطباع الإنسان عن نفسه فهي عند الدقة تندرج في الأمور الاعتبارية والتخيلية،

فكان عدم الممارسة في فرز الأمور الخارجية والاعتبارية سبباً في تولد هذا الاتجاه، حيث اصطنع من الذكورة والأنوثة اللتين كانتا مبنية على الخصائص الجسدية معنى مفصولاً عن هذا الأساس فكان أمراً موهوماً كما سيأتي إيضاحه في الحديث عن هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري الإدراكي.

الثاني: علم الفلسفة وهو علم يعتنى برصد الأمور الواقعية على وجه عام، ويُعنى بتصنيف المفاهيم العامة وتحليلها والحديث عن مدى واقعيتها.

وهذا العلم والممارسة فيه يساعد على رصد وتعميق الهدي والوعي الإدراكي الميسر بالأدوات الفنية كما أنه قد يوسع مساحة الوعي لأمور لم يبلغها الوعي العام.

ومن جملة ما يشتمل عليه هذا العلم مسألتان:

١-انقسام المفاهيم إلى أمور عينية وملموسة كالأجسام وأمور كامنة، يحدس بها من خلال آثارها، ومن الأمور الكامنة:

أوّلاً: الأمور التي هي من قبيل ما وراء الطبيعة والمادة مثل وجود الإله.

وثانياً: العلاقة بين الأشياء مثل العلاقة بين الأسباب ونتائجها مثل استعمال الدواء وارتفاع المرض.

هذا، وفي المدارس الفلسفية الغربية اتجاه معروف لا يتقبل العديد من الأمور الكامنة مثل معنى السببية بين الأشياء.

وموضوعنا لا يخلو عن علاقة بهذه المسألة ومن المتوقع نحو تأثر للاتجاه الحديث في فاصل الأبعاد النفسية الاجتماعية للذكورة والأنوثة عن الخصائص الجسدية العينية بالتنكر للأمور الكامنة، لأنّ العلاقة بين الذكورة والأنوثة الجسدية

مع أي من الميول والسلوكيات والأدوار الفارقة بين الجنسين المعبر عنها جميعاً بالذكورة والأنوثة الاجتماعية قد تدرج في ضمن المعاني الكامنة بطبيعتها، ومن ثمّ وقعت المشاكسة في التصديق بها في الاتجاه الحديث حول الهوية الجنسية رغم أنّ الفهم العقلائي العام يجد علاقة ظاهرة بين جملة من تلك الميول والسلوكيات وبين الخصائص الجسدية، فهناك اختلاف ملحوظ بين شخصية الذكر والأنثى ومكوناتها، ومن جملتها ميل الذكر إلى الأنثى دون ذكر مماثل، وميل الأنثى إلى الذكر دون أنثى تماثلها[1].

---

(١) بيان ذلك: أنه لا بدّ في إثبات الأمور الكامنة طبعاً من أدلة مقنعة على وجودها.

ويتبنى الدين والفلسفة الإسلامية إثبات وجود جملة منها، فيثبت وجود الإله مثلاً من جهة شهادة النظم والإبداع والتعقيد في الكون والكائنات على وجود كائن مدرك قد أوجد هذا النظم كما نُبّه على ذلك في القرآن الكريم كثيراً.

وكذلك يثبت قسماً من الأمور النفسية بالشعور الوجداني الداخلي ـ الذي هو أمر بديهي لكل إنسان راشد ـ كما يثبت ما غمض من الأمور النفسية كالتي تثبت في مرحلة اللاوعي بالعلائم والمؤشرات، كما يجري على ذلك عامة العقلاء الراشدين.

وكذلك يثبت الدين والفلسفة الإسلامية وعامة العقلاء العلاقة بين الأشياء طوراً بالبداهة مثل إثبات معنى السببية كلما حدث شيء في إثر شيء آخر من دون أي ضميمة، فإذا كان استعمال الدواء دون أي ضميمة ينتج رفع المرض عرفنا أنّ استعماله سبب للعلاج، كما تثبت العلاقة أحياناً بحساب الاحتمالات؛ لأننا قد نحتاج إلى نفي وجود ضميمة مؤثرة إلى اختبارات كثيرة ومتنوعة لتحصيل الثقة من خلالها على استبعاد وجود ضميمة دخيلة في العلاج مثلاً غير استعمال الدواء، ومن هذا الباب أيضاً

إثبات استناد الأمور المعقدة إلى كائن عاقل مسبب لها، لاستبعاد حدوثها بنحو التصادف من خلال حساب الاحتمالات.

وبهذه الطريقة يثبت أنّ الميول والسلوكيات الفارقة بين الجنسين الثابتة والمطردة في المجتمعات البشرية المتنوعة تنشأ عن الخصائص الحيوية والجسدية الفارقة بين الجنسين، وليس عن العوامل التربوية الاجتماعية محضاً، كما يتبناه الاتجاه الحديث في فصل الهوية الجنسية الاجتماعية تماماً عن الخصائص الجسدية حتى الميل الغريزي إلى الجنس المغاير!

هذا، ولكن هناك اتجاه معروف في الفلسفة الغربية يشاكس في إثبات الأمور الكامنة، ولا يكترث بمعطيات حساب الاحتمالات في شأنها بسهولة لعوامل منها غلبة النزعة المادية والعينية عليها وضرب من التشكيك ـ البالغ حدّ الوسواس الفكري ـ في شأنها، حتى أنّ الحجة التي يقتنع بها في إثبات شيء مادي مثل حساب الاحتمالات ـ وهو مبدأ رياضي ـ لا يقتنع بها بعينها إذا قامت على أمر كامن.

وقد يدرج في هذا الباب إنكار وجود خالق للكون رغم أنّ معطيات علوم الفيزياء والكونيات والأحياء يعطي نظماً دقيقاً للغاية لا يمكن أن يكون وليد الصدفة بحسب حساب الاحتمالات، ولكن الفلاسفة الماديين لم يتقبلوا هذا الاستدلال بمعاذير متكلفة.

ومن هذا القبيل أيضاً رفض جماعة من الفلاسفة الغربيين القبول بمعنى السببية بين الأشياء بتاتاً، لأنها صفة غير مادية وإنما الثابت هو المقارنة أو التعاقب بين وجود شيئين فحسب، فإذا قلت إنّ هذا الدواء سبب لعلاج كذا تكون قد أخطأت، وإنما ينبغي أن تقول إن استعمال هذا الدواء يقترن بارتفاع المرض، وهذا بالرغم من إمكان إثبات السببية بحساب الاحتمالات.

ويشبه ذلك أنّ جماعة من الباحثين في علم النفس لم يتقبلوا أن يكون موضوع الحديث في هذا العلم الأمور النفسية، لأنه لا سبيل إلى إحراز الأمور النفسية للآخرين فهي غير قابلة للإثبات، ورأوا أنّ يكون الحديث فيها عن السلوك العملي الذي هو أمر عيني، مع أنه يمكن إثبات الأمور النفسية من خلال السلوك بحساب الاحتمالات.

٢-فرز الأمور الواقعية بتنوعاتها عن الأمور الذهنية والموهومة، فعلم الفلسفة أيضاً يهتم بهذه المسألة كعلم المعرفة، لكن علم المعرفة يهتم بذلك من جهة بيان قيمة المعرفة الإنسانية وأنواع الإدراكات الذهنية، وأما علم الفلسفة فإنه يعتني بذلك من زاوية الاهتمام بتحديد الأمور الواقعية بشكل عام وفرزها عن الأمور الموهومة، ولأجل اهتمام علم الفلسفة بذلك فإنّ للممارسة في أسلوب التفكير والتحليل الفلسفي تأثير في حسن التحليل الفكري العام، ومن دون الممارسة قد يقع الباحث في الإذعان بواقعية أمر موهوم بنمط موهوم.

وموضوعنا لا يخلو عن ارتباط بهذا الجانب أيضاً من جهة افتراض الاتجاه الحديث في شأن الهوية الجنسية للإنسان من الذكورة والأنوثة للإنسان على أساس الانطباع الداخلي للإنسان عن نفسه وليس لهما فيه أي معنى محدد كما سيأتي توضيحه في أصل البحث.

وقد يبدو تأثر الاتجاه الحديث الذي ينكر وجود العلاقة بين الخصائص النفسية والسلوكية المشهودة الفارقة بين الجنسين ومن جملتها الميل الغريزي إلى الجنس المغاير وبين الخصائص الجسدية إلى هذا الاتجاه الفلسفي على أساس أنه لا دليل على أنّ تلك الخصائص الجسدية تستتبع تلك الفوارق النفسية والسلوكية، بل يجوز أن تكون الفوارق النفسية المشهودة وليدة التربية الاجتماعية.

ولكن هذا الإنكار خاطئ، لأنّ اطّراد جملة من الفوارق النفسية والسلوكية بين الذكر والأنثى في المجتمعات البشرية يعطي ارتباطها بتلك الخصائص ارتباطاً حقيقياً وفق قواعد حساب الاحتمالات.

وحديثنا هنا عن الفلسفة ناظر إلى أصل المسائل الفكرية التي ذكرنا بعضها وليس تصويباً لمطلق الآراء الفلسفية النظرية ولا المنهج الفكري السائد فيها[١].

٣-علم المنطق، وهو علم يحدد الأساليب الصحيحة للتفكير التي تساعد على تحصيل المعرفة الموضوعية الموثوقة، وينبه على أنواع الخلل الإدراكي الذي يعرض على ذهن الإنسان ويؤثر سلبياً على سلامة المعرفة مثل القصور التحليلي وأساليب الإقناع والاقتناع الجدلي والمغالطي والخطابي والتخيلي وما ينتمي إلى ذلك من وجوه التفكير الارتغابي المبني على الرغبات المسبقة.

ويساعد هذا العلم أيضاً على رصد وتوصيف الهدي الإدراكي ودقة المعلومات ومآخذها.

ويتضمن علم المنطق أمران رئيسان:

١-أسلوب تحليل المفاهيم ومعرفة انتمائها والفرز بين الحقيقة والتنزيل الأدبي فيها والمقارنة بين المفاهيم ومعرفة النسبية بينها، ويسمى هذا القسم من المنطق بمباحث التصورات والممارسة فيها تساعد على تحليل أدق للمفاهيم.

وفي موضوعنا هذا وقع خلط يتعلق بهذا الأمر، إذ نجد أنه يتم القبول بـ(ذكورة وأنوثة اعتقادية) من غير انتباه إلى أنّ الاعتقاد يقتضي معتقداً يحكي عنه، كما أنه تم البناء على أنّ الذكورة والأنوثة بهذا المعنى حقيقي مع أنه وهمي أو تنزيلي أدبي على حد الاستعارة وليس له معنى قابل للرصد والتحليل على ما سنبينه في موضعه.

---

(١) لاحظ في توضيح ميسر للموقف من المنهج السائد في الفلسفة والمباني الفلسفية كتاب اتجاه الدين في مناحي الحياة في محور الدين والعقلائية المعاصرة (من سلسلة منهج التثبت في الدين).

٢-أسلوب تلقيح المعلومات والإدراكات لاستنتاج معلومة جديدة وإدراك جديد، نظير تطبيق القواعد العامة في الموارد الخاصة واستنتاج ثبوت حكم القاعدة فيها.

ومن جملة ما يندرج في المنطق معرفة حساب الاحتمالات الذي يعول عليه في القضايا الاستقرائية والتجربية ويولد معرفة بشرية كبيرة من جهة استبعاد احتمال الصدفة بتأثير العوامل المتعددة في توافق النتيجة في عدد كبير من الحالات المستقرأة والاختبارات الواقعة، وحساب الاحتمالات في أصله أمر فطري يجري عليه الناس جميعاً في توقع ما وقع وما سيقع وفق معلوماتهم المسبقة عن الحوادث الواقعة من قبل، فإذا كان الطارق للباب غالباً هو زيد في الحالات السابقة فإنّ احتمال أن يكون زيد هو الطارق للباب أرجح بطبيعة الحال.

وقد وقعت وجوه متعددة من الخلل المنطقي في مباني الاتجاه الحديث حول الهوية الجنسية وفصلها عن الهوية الجسدية تتعلق بهذا الجانب[١].

---

(١) بيان ذلك: أنّ الضعف الفكري المنطقي في النظرية الحديثة حول الهوية الجنسية وقع في أمور متعددة، من جملتها:

١.في أسلوب الجمع بين ما يتراءى ابتداء من مؤشرات مختلفة، ومتعارضة حيث إنّ الخصائص الجسدية تؤشر على هوية جنسية نفسية واجتماعية للإنسان ملائمة لها، ولكن هناك انطباع لدى آخرين بمغايرة جنسهم لجسدهم، مبنى الاتجاه الحديث في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية مبنياً على ترجيح كفة الانطباع الأخير، والمنع من العلاقة بين الخصائص الجسدية وبين الأمور النفسية والاجتماعية، ويبدو أنّ العكس هو الأرجح علماً أنّ تعارض المؤشرات في موضوع ما يجعل الموضوع معقداً في المنظور

٤-علم المناهج، وهو علم يبين المناهج المختلفة الملائم مع العلوم المختلفة من العلوم الرياضية والعلوم العقلية والعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية مثل علم النفس والأخلاق والاجتماع والتاريخ والأدب، وينتمي الموضوع محل البحث إلى العلوم الإنسانية.

العلمي، ويكون استخلاص نتيجة ملائمة من المنظور الجامع بحاجة إلى حسن تقدير الأمور، وتقدير كل شيء بحدّه وعدم التجاوز به عما يناسبه.

٢.الاحتجاج على الاتجاه الحديث من جواز اختيار الإنسان هوية جنسية لنفسه منفصلاً عن جسده بأمور غير مطردة بوضوح، مثل الاحتجاج بحق الحرية الشخصية للإنسان في ما لا أذى فيه إلى الآخرين، وهذا غير مطرد حتى عند القائلين بهذا الاتجاه، لأنهم يمنعون أموراً لا أذى فيها للآخرين مثل الزواج بالمحارم، كالزواج بين الأم والابن أو الأب والبنت.

ومن هذا القبيل الاحتجاج لذلك بعدم كون الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه اختيارياً، وهذا أيضاً غير مطرد، لأنهم لا يلتزمون باحترام الميول غير الاختيارية على وجه يقبل السلوك العملي على وفقها كما في الميول الشاذة إلى الحيوانات والإدمان على المخدرات وغير ذلك.

٣.إهمال معطيات حساب الاحتمالات الذي يقضي بارتباط جملة من الفوارق العامة في المجتمع البشري بين الذكر والأنثى بالفوارق الجسدية بينهما كما هو الحال في الحيوانات، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

٤.الابتلاء بالتفكير الارتغابي لا سيما الجمعي منه، وهو ما يوافق رغبات المجتمع التي تتحرك وفق العوامل المختلفة والتي لا تنطلق بالضرورة من تحري الحكمة، بل من مزيد من الاستجابة للرغبات الشخصية وإن كان ذلك على مصلحة الأجيال المقبلة التي يتحمل الجيل الحاضر جزءاً كبيراً من المسؤولية عنها لكونها تورث تلك الأجيال ثقافتها وقيمها.

هذا، ويصون علم المناهج الباحث عن أن يبحث في علم بمنهج علم آخر، وقد ينتمي علم المناهج إلى علم المنطق بمعنى عام، لأنه يبين طريقة الاستدلال في هذه العلوم.

ومن الضعف الفكري في الاتجاه الحديث حول الهوية الجنسية المنفصلة عن الخصائص الجسدية هو إجراء المنهج الملائم مع العلوم الطبيعية والتجريبية ـ المبني على التفكيك والحتمية ـ في شأن الأمور النفسية[1].

---

(١) بيان ذلك: أنّنا نجد التعامل بجفاء مع الاقتضاءات الفطرية للإنسان مما يتمثل في البعد الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي والأخلاقي والحكمي، فجرى التعامل معها وفق المنهج الملائم في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء المبني على التفكيك والحتمية، ولذلك تم تفكيك بنية الإنسان الجنسية إلى أمور منفصلة، فتم تفكيك البعد الجسدي التشريحي والوظيفي عن البعد النفسي والسلوكي، كما تمّ تفكيكهما عن البعد القانوني (الفطري) الأخلاقي، وتم تفكيك ذلك كله عن البعد الحكمي الضامن لصلاحه النوعي الذي أُلهم به الإنسان، فأصبح كيان الإنسان ـ المبني كسائر الكائنات الحية على ملائمة هذه الأبعاد وتطابقها ـ كياناً مقطّعاً حتى كأنهم يفككون بذلك أجزاء مادة ما ويفصلون بعضها عن بعض في المختبر، حتى يكون لكل استخدامه.

وهذا خطأ فاحش ترتبت عليه مضاعفات سلبية في شأن الإنسان مثل ظاهرة تشويه الجسد والقلق حول الهوية الجنسية وتفريغ الأخلاق وخفاء وجه الحكمة.

وكان وقوع هذا الخطأ بالرغم من أنّ فهم الصلة بين تلك الأبعاد الداخلية للإنسان ليس بالأمر الصعب وفق تأمّل أحوال الكائنات وخصائصها حيث يلحظ التكامل بينها بوضوح فيما لا يحصى من الحالات في علم الأحياء وعلم وظائف الأعضاء وسائر العلوم ذات العلاقة.

ووجه الخطأ في ذلك أمران:

٥-علم النفس العام، وهو علم يبين أنواع الأمور النفسية بالمعنى الشامل للأمور الذهنية والسلوكية، ويحلل السلوكيات المختلفة لدى الإنسان والحيوانات ويبين العلاقة بينها والغايات المنظورة فيها، كما يوضح الظواهر الظاهرة والأخرى الكامنة في مرحلة اللاوعي الإنساني وكيفية انفتاقها وتأثيرها على السلوك، كما يبين أيضاً أنواع الاضطرابات النفسية والعقلية والسلوكية.

١-إنّ كثيراً من خصائص الكائنات الحية مترابطة، فهي تعمل معاً ضمن كيان واحد، نظير فاعلية مجموعة الأعضاء التي تكوّن معاً جهازاً واحداً في الجسم في إنجاز عمل حيوي، مثل الجهاز التنفسي والهضمي والتناسلي غير ذلك، وهذا أمر بين في علم الأحياء وفروعه.

٢-إنّ كثيراً من الأمور الأحيائية خاصة التي هي ذات بعد نفسي هي أمور اقتضائية بالتعبير المعروف في علم الفلسفة الإسلامية، وليست ضرورية لا انفكاك فيها، كما قد يلحظ في كثير من المؤثرات الكيمائية والفيزيائية، فلا يصح نفي العلاقة تماماً بمجرد الوقوف على إمكان التفكيك بينها، فالخصائص الجسدية تقتضي وتلائم أموراً نفسية وسلوكية لكن يمكن أن لا تترتب تلك الأمور النفسية لموانع تربوية، ولكن يكون في ذلك ضرباً من الكبت الداخلي للاقتضاء مما قد يترتب عليه اضطرابات نفسية وسلوكية، وقد لا تظهر تلك الاضطرابات بشكل واضح إلا عند تراكمها لدى الفرد، وقد يستطيع بعض الناس من مقاومتها دون بعض آخر، كما قد يكون تبين استناد الاضطراب إلى ذلك بحاجة إلى سبر موارد عديدة، حتى تكون ظاهرة ملفتة، وقد يحتاج ظهورها إلى اتفاق اختلال اجتماعي بتراكمها عند الأفراد، لأنّ الكائن الذي يكون اجتماعياً في كيانه تتداخل الأبعاد الفردية والأبعاد الاجتماعية في تكوينه ولذلك قد لا تبدو بعض الآثار السلبية إلا في ضمن الحالة الاجتماعية.

ويمكن القول على الإجمال إنّ هناك ظرافة خاصة للأمور النفسية وعلاقاتها بالأمور الخارجية وفيما بينها أيضاً، وهذه نكتة منهجية ينبغي أخذها بنظر الاعتبار.

ويقرب منه في ذلك علم سلوك الإنسان الذي يهتم بدراسة سلوكيات البشر وتحليلها، وبيان سننها الفطرية وتأثرها بالعوامل المختلفة، وإلى هذا العلم ينتمي علم سلوك الذكر والأنثى، والذي يُعنى ببيان الفوارق القائمة بين الجنسين ودور التربية الاجتماعية فيها.

ويلاحظ أنّ علم النفس علم مهم للغاية في تحديد السلوك الإنساني المستقيم؛ لأنه العلم المعني بتوضيح الفطرة الإنسانية وما تنطوي عليه، والتي ينبغي أن تكون حاضرة وأساسية في أي ثقافة بشرية عقلائية وسليمة كما أنّ على قواعدها يبتني علم الطب النفسي وتحديده للحالات المستقيمة عن الحالات المرضية، كما أنه يؤثر في علم القانون من جهة أنّ ما أودع في داخل الإنسان يمثل أصول القوانين كلها.

وفي هذا العلم مدارس واتجاهات مختلفة، بعضها بعيدة عن الوجدان العقلائي العام ومقتضيات الممارسة والخبرة في التكوين النفسي والخصائص السلوكية للإنسان.

ويبدو أنه قد أثرت هذه المدارس في موضوعنا هذا في تكوين النظريات المشرعنة للانطباعات والسلوكيات الغريزية الشاذة[1].

---

(١) ومن جملة تلك المدارس:

١-مدرسة تشاح في اكتشاف الخصائص النفسية من السلوكيات العامة على أساس أنّه لا سبيل إلى العلم المباشر بها إلا بالنظر إلى ما يجده الإنسان من نفسه، وليس ذلك مطابقاً بالضرورة مع الخصائص النفسية لغيره، لأنّ تلك الخصائص ليست مشهودة عينياً فلا علم بها، ومعنى ذلك أننا لا نستطيع أن نكتشف

الحزن والسرور والألم والجهل والحقد والحسد والحياة وغيرها لدى الآخرين من خلال السلوكيات الملائمة لها الصادرة منهم.

وذلك خطأ ظاهر لعامة العقلاء، بل هو أشبه بنوع من الوسواس الفكري.

وتلائم أفكار هذه المدرسة الاتجاه الحديث في الهوية الجنسية في إنكاره لنشأة السلوكيات الفارقة بين الجنسين جميعاً عن خصائص نفسية فطرية.

٢-مدرسة تغالي في إسناد سلوكيات الإنسان إلى العوامل المكتسبة وتدعي أنّ النفس الإنسانية خالية عن أية نقوش وتفاصيل، وإنما تكتسب تلك النقوش والتفاصيل من التربية، ويزعم أصحاب هذه المدرسة أنهم لو استلموا طفلاً فإنّ باستطاعتهم أن يربوه على أي ترتيب شاؤوا، وكان من جملة مزاعمهم أنّ باستطاعتهم أن يجعلوا الذكر جسدياً أنثى بحسب الغرائز والميول والسلوكيات والأدوار، وربما ادعى بعضهم أنه جرب ذلك عملياً على بعض الأطفال، وقد اعتبر هذا من جملة المؤشرات على إنكار أي فروق نفسية وسلوكية فطرية بين الذكر والأنثى، وإسناد جميع تلك الفروق إلى العوامل التربوية الاجتماعية، مما ساعد على افتراض نمط نفسي واجتماعي من الذكورة والأنوثة منفصلاً عن الخصائص الجسدية.

وهذه الرؤية خاطئة جداً، فالنفس الإنسانية تشتمل على نقوش وتفاصيل كثيرة إلا أنها كامنة في مرحلة اللاوعي ويتبلور تدريجاً بزيادة الوعي الإنساني، وقد يتوقف وضوح بعضها على أن يعيش الإنسان في البيئة الاجتماعية، نعم قد تعيق التربية المعاكسة بروز بعض تلك التفاصيل أو تؤخر ذلك، ولكنه يؤدي عادة إلى ردود أفعال نفسية وسلوكية تعرف بخروجها عن المستوى الملائم والمعقول على أنّ السلوكيات والميول الملحوظة في عامة المجتمعات البشرية عموماً تكون منبثقة عن فطرة النفس البشرية ويضعف استنادها إلى عوامل تربوية اجتماعية، لأنها عوامل خاصة وغير مطردة، ومن البعيد بحسب قوانين حساب الاحتمالات أن تتفق عوامل خاصة تؤدي إلى نتيجة مشتركة في عامة المجتمع البشري.

٣-مدرسة تنفي قوة (الضمير الوجداني) في الإنسان والتي تتضمن ما ينبغي أو يجوز صدوره في الإنسان وما لا ينبغي، وترى أنّ القوانين ذات بعد اجتماعي فحسب قد توصل إليه أفراد المجتمع لأجل ضمان مصالحهم، وكأن هذا هو السبب في غياب ذكر (الضمير الأخلاقي) في كتب علم النفس في الجامعات اقتفاء للمصادر الغربية، ومن المؤسف اقتفاء علماء المسلمين في العلوم ذات العلاقة والكتب الدراسية الدارجة عندهم للمصادر الغربية في أمور غير مقبولة بتاتاً.

ووفق رأي هذه المدرسة يُنفى قضاء الضمير بحسن عفاف الإنسان عن ارتكاب الفواحش بتاتاً، نعم، ينبغي أن يكون تجنبها بحدود لا يجد فيها المجتمع أذى حفاظاً على مصالحه التي يتمسك بها، فالمهم عدم تضرر الآخرين بالفعل الإنساني ضرراً يجدونه بأنفسهم، ولا ضير في ضرر لا يجدونه ولا يدركونه كالذي يحذر من آثاره السلبية بعد حين.

وعلى ذلك تعتبر الانطباعات والسلوكيات الشاذة أموراً غير ذميمة ولا مستوجبة للمنع القانوني، لأنه ليس عدواناً على الآخرين.

وهذه الرؤية أيضاً خاطئة بحسب الإدراك العقلائي العام حتى في المجتمعات الغربية نفسها، فإنها تذعن بالحقوق الفطرية وبقبح انتقاضها وحسن مراعاتها، وذلك أمر معلوم.

٤-مدرسة تعترف بالضمير الإنساني والقيم الإنسانية، ولكن تتقي قضاء الضمير بقضايا غير قضايا العدل وتجنب الأضرار بالآخرين، حتى أنّ منع التعري أمام جمهور الناس وارتكاب الفواحش على الملأ العام من منظور هذه المدرسة إنما هو من جهة تأذي الناس بذلك فحسب، ولولا ذلك لم يقض الضمير بمنعه وقبحه.

ووفق هذه المدرسة أيضاً لا حسن ولا ضرورة للعفاف ولو بأدنى مراتبه ولا قبح لارتكاب الفواحش والعهر بتاتاً، لأنّ ذلك ليس تعرضاً مؤذياً للآخرين.

وهذه الرؤية أيضاً خاطئة بحسب الإدراك العقلائي العام، حتى في المجتمعات التي فقد العفاف كثيراً من قيمته، لكنه لم يبلغ لديهم إلى درجة الصفر، بل هناك فئات محافظة تذعن بمبادئ العفاف المحمود.

ولذلك فإنّ اتباع الاتجاه السليم والمنهج المناسب لهذا العلم يساعد كثيراً على تبني الهدي النفسي في موضوعنا، وذلك من خلال حسن رصد الأمور النفسية المختلفة ويبين دلالتها على الاتجاه السليم والخاطئ في الموضوع.

٦-علوم الأحياء والتشريح والخلايا.

وهذه العلوم تبين تفاصيل ما يشتمل عليه جسد الإنسان ويفترق فيه الذكر والأنثى من الخصائص المشهودة والأخرى الدقيقة.

هذا، وينفع الاطلاع على هذا العلم في الانتباه إلى السنن الفطرية.

ومن خلال هذه العلوم يتضح الهدي الفطري الجسدي في تكامل الذكر والأنثى من جهة التكامل العضوي الظاهر بين الجنسين من خلال أعضاء التناسل وذلك أمر مشهود وواضح للناس كافة على الإجمال، على أنّ هذه العلوم تبيّن تفاصيل كثيرة ومعقدة ودقيقة من خلال عشرات الخصائص الفارقة والمكملة في الآن نفسه في هذا الشأن مما يساعد على تراكم الدلالات على غائية التكامل بين الجنسين حسبما فطر عليه الإنسان، مما يجعل هذا المبدأ أمراً واضحاً.

٥-مدرسة تبالغ في شرعنة السلوكيات الغرائزية المختلفة وتعتبرها مطابقة لما جهز به الإنسان جسداً ونفساً، وتنفي وجود مشاعر فطرية محددة لها، مثل صفة الحياء والغيرة على أساس أنها انفعالات ناشئة من الضعف وقلة الجرأة، وترى أنّ ما يجده الإنسان من شعور بضعة ما في الإفراط في الاستمتاعات المادية إنما هو أمر خاطئ ينشأ عن الاتجاهات الدينية والروحية المبالغ فيها.

وعلى ذلك أيضاً تعتبر الانطباعات والسلوكيات الشاذة أموراً غير ذميمة، لأنها ليست تجاوزاً على حقوق الآخرين.

ثمّ الهدي الجسدي بدوره يكشف عن الهدي القانوني من جهة العلاقة بين الهدي الجسدي والهدي الفطري القانوني والأخلاقي، كما سبق منّا توضيح ذلك في المدخل.

٧-علم وظائف الأعضاء، وهو علم يبين الدور الوظيفي للخصائص العضوية والدقيقة ويبين الغايات المنظورة بكل من تلك الخصائص، مثل دور الأعضاء وإفرازاتها في الحفاظ على الجسم وتحقيق مصالحه من خلال تفاعله مع سائر الأعضاء واستمداده منها أو إملائه لها.

وهذا العلم يكمل دور علم التشريح في الاطلاع على الهدي الفطري الجسدي الكاشف بدوره عن الهدي الفطري القانوني والأخلاقي، ويضيف إليه دلالات مؤكدة للغاية.

ويساعد هذا العلم أيضاً على الانتباه إلى التكامل الوظيفي لأعضاء التناسل الخاصة للجنسين، وهو أيضاً مشهود في بعض جوانبه على الإجمال، إلا أنّ هذا العلم أيضاً يبين تفاصيل كثيرة ومعقدة وتخصصية من خلال عشرات الخصائص الفارقة والملائمة بين الجنسين مما يزيد من تراكم الدلالات ووضوحها على غائية التكامل بين الجنسين في ما فطر عليه الإنسان.

٨-علوم الطب بأقسامه خاصة الطب النفسي الجنسي والطب التناسلي الذي يبين الظواهر الصحية والمرضية وقواعدها ومميزاتها ومناشئها.

وهذه العلوم مترابطة فيما بينها، ولذلك كان هناك حاجة إلى دراسة الطب العام قبل التخصص في هذين الفرعين، والطب النفسي الجنسي يرتبط مع علم الطب

النفسي العام، لأنّ كثيراً من العوارض النفسية لن يتبين علاقتها بالجنس بكبتٍ أو إفراطٍ أو غير ذلك من جهة غموض العلاقة بين الحالات النفسية ومناشئها كثيراً، كما أنّ هناك علاقة بين الطب التناسلي والطب العام من جهة العلاقة بين أجهزة التناسل وسائر أعضاء الجسم وأجهزته، وكذلك هناك علاقة بين الطب النفسي بأقسامه والطب البدني من جهة العلاقة المعروفة بين العوارض النفسية والبدنية، حتى أنّ هناك عوارض بدنية تنشأ عن مناشئ نفسية.

وهذه العلوم فيما يتعلق بالبعد الجسدي تُفصّل أبعاداً كثيرة متعلقة بعلوم التشريح ووظائف الأعضاء مما يساعد على فهم الهدي الفطري الجسدي للإنسان، كما أنّ ما يتعلق منها بالبعد النفسي والسلوكي يعتمد في أصوله على علم النفس ويفصّل الأبعاد النفسية التي رصدت أصولها في علم النفس مما يساعد على وضوح الهدي الفطري النفسي ويؤثر في اكتشاف الهدي القانوني والأخلاقي الملائم للإنسان.

وقد أصاب علم الطب النفسي المعاصر ـ رغم دقته وإصابته في نواحي كثيرة لا تحصى ـ وجوهاً من الخلل في إثر الاختلالات التي وصفناها في علم النفس العام، حيث لم يعتبر العديد من الجهات الفطرية في تحديد الحالات الصحية والمرضية وفي توصيف بعض وجوه العلاجات الطبيعية من خلال الإرشاد، كما أنّ هناك خللاً في افتراض فطرية كثير من الميول والرغبات واعتبار المنع منها أو عدم الاستجابة لها ضرباً من الكبت النفسي.

ومن مصاديق هذا الاختلال ما وقع في نفي فطرية جملة من الفوارق النفسية والسلوكية بين الجنسين واعتبارها أموراً اجتماعية وفي القبول بالانطباعات والسلوكيات الغريزية الشاذة واعتبارها أموراً مقبولة وخيارات مشروعة بحسب خيار تكامل الجنسين.

كما أننا نجد وقوع أخطاء فكرية في هذه العلوم من جهات أخرى، نظير ما نجده في هذه المسألة بالذات من وقوع الاتجاه الحديث في الطب النفسي الذي تبنى فصل الهوية الجنسية للإنسان عن الخصائص الجسدية في خطأ فكري فلسفي بافتراض ضربٍ واهمٍ من الذكورة والأنوثة تكون حالة اجتماعية محضة لا أساس لها في الخصائص الجسدية المتفاوتة في الذكر والأنثى، وليس له أي معنى معقول، على ما سنوضحه في موضعه من بحث تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية وفق الهدي الإدراكي.

٩-علم الاجتماع، وهو علم يرصد الأمور ويحلل تأثير الاجتماع في النفس كما يحلل الظواهر الاجتماعية ومناشئها ويرصد السنن الاجتماعية العامة ويحدد الصلاح العام، ومنها العديد من الأعراف المرتبطة بالجنسين الذكر والأنثى.

وينفع علم الاجتماع في رصد الهدي النفسي والسلوكي السليم وكذلك في رصد الهدي الحكمي وتحري الصالح الخاص والعام وفق السنن الاجتماعية والتاريخية.

وعلم الاجتماع ذو اهتمامات متعددة:

١.رصد أحوال المجتمع البشري والظواهر الاجتماعية بشكل عام، أو رصد أحوال بعض هذه المجتمعات بشكل خاص كالمجتمع الإسلامي، أو العربي أو العراقي مثلاً.

ويندرج فيه رصد أحوال الاجتماع الأسري وسننه من خلال سبر الأفكار والعادات والأعراف الاجتماعية، بما تتضح به الشخصية الاجتماعية للإنسان على وجه عام أو لفئة من الناس على وجه خاص.

٢.تحليل السلوكيات والظواهر الاجتماعية العامة والخاصة ومبادئها الفطرية والمكتسبة مما نشأ عن البيئة الجغرافية الخاصة، أو عن طبيعة الحياة ونوعها كالحياة المدنية أو القبلية أو عن تأثر بالأقوام المجاورة أو نشأ في إثر الدين، أو التأثير الاجتماعي لرجال الدين، أو نشأ من سنن فرضها الوجهاء، أو تولدت في إثر الميول الشعبوية العامة.

٣.استخلاص السنن الاجتماعية التاريخية العامة والخاصة والعبر المستنبطة من الحوادث والظواهر الاجتماعية الحاضرة أو التاريخية المتوقعة.

هذا، ويكون الاهتمام باستخلاص تلك السنن لغايات متعددة منها:

أ-توقع ما يتفق في المستقبل، والحدس باتجاه حركة المجتمع، وتوقع المسار الاجتماعي وردود الأفعال الاجتماعية والفردية على الحوادث المعينة.

ب-التعامل الحكيم مع الظواهر والحالات الحادثة العامة أو الخاصة.

ج-كيفية التأثير على المجتمع وسوقه إلى مسار معين وفق الغايات المنظورة لمن يسعى إلى التأثير فيه، فتسعى طبقة العقلاء والمهذبين إلى توجيه المجتمع إلى المسار

الحكيم والراشد، ويسعى علماء الدين الراشدين ـ مضافاً إلى ذلك ـ إلى توجيه المجتمع إلى الدين بالحكمة والموعظة الحسنة، ويسعى أصحاب المقاصد الخاصة إلى توجيه المجتمع إلى اتجاهات تساعد على وصولهم إلى مقاصدهم.

ويرتبط علم الاجتماع بعلوم متعددة يَمدُّها ويستمد منها:

١-علم النفس، فإنّ علم الاجتماع يستمد من علم النفس لأنه يمثل التفاعلات النفسية في البيئة الاجتماعية.

كما أنه يَمُدّ أيضاً، لأنّ بعض الخصائص الفطرية النفسية إنما تظهر في البيئة الاجتماعية بالنظر إلى أنّ الإنسان كائن اجتماعي في حد نفسه، فهو مفطور نفسياً على الاجتماع وله خصائص فطرية نفسية تظهر على وجهها عند المعايشة الاجتماعية.

٢-علم التربية الاجتماعية والأسرية، فالتربية تنتفع كثيراً من المعلومات الاجتماعية.

٣-علم القانون، فهو أيضاً يستمد من علم الاجتماع، لأنّ القانون العام يتجاوز الإرادات الخاصة على أساس المصالح العامة من خلال التقدير الملائم لها وفق السنن الاجتماعية.

وهناك اختلالات في كثير من الاتجاهات الفكرية في علم الاجتماع تتأثر بالاختلالات الواقعة في علم النفس، من جملتها:

١-افتراض أنّ جميع السلوكيات الاجتماعية للإنسان مكتسبة من خلال التربية الاجتماعية، هذا ومن المتوقع أنّ فصل جميع الأبعاد التي تختلف فيها شخصية الرجل

وشخصية المرأة عن الخصائص الجسدية ـ حتى الجوانب والسلوكيات الغريزية ـ متأثر بهذا الاتجاه بعض الشيء.

والصحيح أنّ هذا الاتجاه خطأ فاحش للغاية، فإنّ هناك مبادئ فطرية واسعة في النفس الإنسانية، ومن الخطأ نفي ذلك على أساس إمكان التربية الاجتماعية للشخص على وجه مختلف لا يقتضي أنها ليست فطرية، إذ من الأمور الفطرية ما يظهر مفطورية الإنسان عليها في البوتقة الاجتماعية من خلال المضاعفات السلبية لمخالفتها والتي تبرز تدريجاً، وقد يظهر بعضها بشكل أجلى عبر الأجيال.

كما أنّ هناك سلوكيات ذات بعد فطري لكنه يتمثل في كل بيئة ومجتمع على نحو ملائم، فيكون لتلك السلوكيات جانب ثابت وآخر متغير بتفاعل مع البيئة المحيطة بها.

٢-تأثر علم الاجتماع الغربي بالتجربة المحلية التي سادت في الغرب وقد تأثرت بعوامل خاصة..

منها: الحساسية بين علماء الطبيعة وبين علماء الدين مما جعل كثير من علماء الطبيعة وجمهور المجتمع معنيين بالابتعاد عن كل ما نسب إلى الدين، وذلك كرد فعل على قسوة معاملة رجال الدين الكنسيين مع علماء الطبيعة.

ومنها: أولوية الجوانب الاقتصادية التي كانت تقتضي إدخال المرأة إلى سوق العمل بجنب الرجل، مما أدى إلى تقليل الاهتمام بالأسرة والإنجاب.

ومنها: انتشار ما يعرف بالحركات النسوية المبالغة في الاهتمام بتسوية المرأة والرجل، وتفسير أي فرق بينهما في الحياة الأسرية أو العامة تمييزاً ضد المرأة، بل هناك

اتجاه مغالٍ فيها يسعى إلى استغناء المرأة عن الرجل وتجنب الإنجاب والأمومة، بل الحساسية تجاه جنس الرجل بشكل مطلق بما يشبه حالات الانفعال عند التأثر والانتقام.

ومنها: التأثر بالثورة الصناعية والمعلوماتية الكبرى وآثارها الثقافية والاجتماعية، ثم التأثر بثورة النشر والتواصل من خلال التلفاز وإمكانات التواصل والاختلاط المطلق بين الجنسين وتضعيف قيمة العفاف وسقوط الثقة بكل المكونات الثقافية الإنسانية في العصور السابقة والمبالغة في منحى التشكيك فيها، مما أدى إلى تضعيف الجوانب الفطرية وبتر بعضها، وتأثيرات الفلسفة الغربية على منهج التفكير إلى غير ذلك من العوامل الثقافية التي سادت وأثرت على التوجهات التي حدثت في منحى التحليلات الاجتماعية في علم الاجتماع.

وقد أدت هذه التجربة المحلية في الغرب بخصوصياتها الثقافية إلى تأثير كبير في العلوم الإنسانية وانتشار الإذعان بما يلائمها على أنها حقائق مطلقة، فكان من جملتها شرعنة الانطباعات والسلوكيات الشاذة بجنب خيار تكامل الجنسين، على غفلة ـ فيما نراه ـ عن دراسة الآثار السحيقة والخطيرة لشرعنة هذه السلوكيات وتناميها وانتشارها في المجتمع البشري وتقدير المصلحة العامة على ضوئها كما أوضحنا جانباً منها في هذه الدراسة، وسيأتي ذلك في بحث تطابق الهوية الجنسية والخصائص الجسدية وفق الهدي الحِكَمي.

١٠-علم القانون التي تبيّن حقيقة القانون ومناشئه ومصادره وقيمه وضرورته، ومن جملة مباحثه ذكر ما أودع في داخل الإنسان من القانون الفطري (الطبيعي) وبيان الاستحقاقات الاجتماعية على الفرد وحدود الحرية المستحقة للأفراد.

وفي هذا العلم مدارس واتجاهات فكرية متعددة بعضها بعيدة جداً عن الوجدان العقلائي العام حتى أنّ عامة العقلاء في البلاد الغربية لا يؤمنون بها، وجلّها ينشأ عن الاختلالات الواقعة في علم النفس الحديث..

وأصولها مدارس ثلاثة:

١-المدرسة التي تنكر البعد الأخلاقي والوجداني للقانون والقيم والسلوكيات اللائقة فليس هناك بحسب هذا الاتجاه من حسن للعدل والصدق والوفاء والعفاف ولا قبح للظلم والكذب والخيانة، ولا حقوق هناك للناس بتاتاً، ولكن القانون هو الصيغة الاجتماعية التي تضمن مصالح المجتمع وتضمن التعايش بينها، ولذلك فالمهم عدم إضرار الناس بعضهم ببعض ضرراً مستفزاً لهم حفاظاً على مصلحتهم.

وقد أثرت المدرسة المنكرة للقيم في الثقافة البشرية بانتهاكها لحقوق فطرية وبديهية، كما أنها أثرت في تقنين الاتجاه الحديث حول الهوية الجنسية من فصلها عن الخصائص الجسدية.

٢-المدرسة التي تدعي نسبية القيم الإنسانية وتطورها واختلافها بحسب الزمان والمكان، وهو اتجاه يتأثر بمسايرة ملحوظة للميول والرغبات الاجتماعية التي حدثت في بعض المجتمعات البشرية من جهة العوامل الاجتماعية والثقافية والإمكانات المادية وغيرها.

ولهذا الأمر أيضاً بدوره أثر في الاتجاه الحديث حول فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية.

٣-والمدرسة الثالثة في شأن القيم إثبات قيم واستحقاقات مغروسة في داخل الإنسان ينبغي للإنسان رعايتها بغض النظر عن كون مصلحته بها.

وهذا الموقف هو الذي يُذعن به الرأي العقلاء العام حيث يستحسن أموراً ويستقبح أخرى ويثبت حقوقاً وينفي أخرى، كما أنّ ذلك هو الذي أكّد عليه الدين، كما قال سبحانه: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾[١].

والاختلاف الملحوظ في شأن القيم بحسب الزمان والمكان ليس في أصل القيم، وإنما في شأن تطبيقاتها ومقتضياتها والأعراف المستخدمة حمايتها، أو المعاذير التي تصحح الخروج منها، أو الشبهات الاجتماعية التي تنشأ في موارد معينة لتبرير مخالفتها ونحو ذلك.

هذا وفي المدرسة الأخيرة التي عليها جمهور العقلاء نجد هناك اتجاهاً يغالي في بعض القيم ويفرط في بعضها الآخر بتأثير من الواقع[٢] الاجتماعي، وقد أثرت جملة

---

(١) سورة الشمس: آية ٧ـ٨.

(٢) ومن موارد المغالاة والتفريط في شأن القيم الفطرية:

١-المغالاة في شأن بعض القيم الفطرية الثابتة في أصلها، ومن المعلوم أنّ الإفراط في إثبات الحقوق كالتفريط فيها خروج عن القيمة المفترضة إلى أضدادها، ومنها:

أ-المغالاة في حدود الحرية الشخصية في مقابل الصلاح الاجتماعي العام مما أدى إلى شرعنة الميول الشاذة الخاصة في مقابل السنن الاجتماعية السليمة الحكيمة والضامنة للصلاح العام فالحرية الشخصية على الإجمال قيمة فطرية، إلا أنّها محدودة بحدود ملائمة للصالح العام بحسب القانون الفطري كما أوضحناه في موضعه (لاحظ كتاب اتجاه الدين في مناحي الحياة في بحث الدين والحرية الشخصية).

ب-المغالاة في حدود المساواة بين الناس فلا بدّ من تسوية أصحاب الانطباعات الخاطئة عن جنسهم والميول الشاذة بأصحاب الانطباعات الراشدة والميول المستقيمة.

والصحيح أنّ المساواة بين الناس التي تفرضها الفطرة الإنسانية لا تنافي تحديد الحالات الخاطئة بحسب الفطرة، وليس من المساواة التسوية بين السلوك الخاطئ الذي يجب الحذر منه وبين صاحب السلوك السليم الذي ينبغي الاقتداء به في الحياة، وإنما هو على حدّ طلب التسوية بين السليم وبين المريض بمرض معدٍ في حرية الحركة والاختلاط.

٢-هوان قسم من القيم الأخلاقية التي تمثل أصول القانون الفطري (الطبيعي) المتبع في الحياة، من جملتها:

أ-ما يتعلق بالشؤون الغريزية، حيث نشهد السماح بمشاهد مثيرة وفاضحة في الملأ العام بشكل عام، أو في مقامات خاصة مثل السباحة والرياضة بذريعة اختيار الملابس المريحة، وبانتشار المشاهد الفاضحة للغاية من خلال الأجهزة حتى أصبحت ميسرة للأطفال والمراهقين.

ب-ما يتعلق بحقوق الجنسين من الرجل والمرأة وبكيان الأسرة حيث اعتمدت المساواة بمنظور يتنكر للفوارق القائمة بين الجنسين جسدياً ونفسياً وسلوكياً والتي تقتضي تفاوتاً في الأحكام الملائمة لهما، ويُجمّل ذلك بعناوين جميلة محبّبة تستهوي النفوس على إجمالها، ولكنها تطبّق على وجه خاص تسعى إلى فقدان المرأة لخصائصها كالحياء والأمومة وتربية الأطفال.

ج-ما يتعلق بحقوق الجنين حيث يعطي حق إسقاط الجنين للأم حتى بعد وضوح ولوج الروح فيه من غير عذر وجيه، مع أنّ الجنين حينئذٍ إنسان كامل لا يختلف عن الوليد حديثاً، فكيف يصح القبول بقتله

عمداً، ومثل هذه الاختلالات ناشئة عن خلل في المنهج في رصد القانون الفطري (الطبيعي) والقيم الأخلاقية.

٣-تنزل القيم القانونية إلى مستوى القيم الأخلاقية التي لا إلزام بها.

بيان ذلك: أنّ القيم الأخلاقية المودعة في الضمير الإنساني على ضربين:

الأول: ما أودع في داخل الإنسان ليكون قانوناً ملزماً لا بدّ من تنفيذه مثل وجوب العدل وقبح الظلم ونحو ذلك.

الثاني: ما أودع في داخل الإنسان ليكون حافزاً على سلوك أمثل من غير أن يصح إلزامه به عملاً من خلال حكم جزائي دنيوي رادع مثل حسن الإحسان إلى الآخرين بالإنفاق والمعونة والتقدير حيث لا يجب ذلك.

وهذا القسم منه ما يكون لازماً عقلاً ولكن لا يصح تنفيذه عملاً مثل قبح سب الآخر والانتقاص منه، فإنّ العقل يقضي بقبح ذلك ولكنه لا يصح تشييده عملاً بمعاقبة كل من انتقص غيره أو سبه، وإلا لوجب معاقبة أكثر الناس.

ومن الضروري أن يحافظ المجتمع الإنساني على كل حكم فطري بحده، فلا ينزل ما أودع ليكون قانوناً اجتماعياً ملزماً ونافذاً إلى حد مبدأ أخلاقي لا يصح تنفيذه، بل يوكل إلى اختيار الشخص نفسه، كما لا يصح أن يتم رفع الحكم الأخلاقي إلى درجة الحكم القانوني النافذ، وكذلك لا يصح في الأحكام الأخلاقية رفع الرجحان إلى درجة اللزوم أو تنزيل اللزوم إلى درجة الرجحان والاستحباب.

هذا، ولكن من الملحوظ أنه أحياناً يتم تجاوز ذلك فينزل مثلاً الحكم الذي من شأنه أن يكون قانوناً إلى حد خيار شخصي ولكنه راجح، وذلك باسم استحقاقات الحرية الشخصية، وهذا بعينه ما نجده في لحن بعض من يتحدث عن فصل الهوية الجنسية الاجتماعية على الخصائص الجسدية حيث يرى أنّ السلوك الاجتماعي الذكوري والأنثوي خياراً شخصياً لا موجب للإلزام به قانوناً.

وليس ذلك صحيحاً فإنّ طبيعة مضاعفات هذا الأمر الاجتماعية يجعله من سنخ القوانين الاجتماعية النافذة.

منها في تقبل الجهات المسؤولة عن التقنين المحلي بل الدولي للاتجاه الحديث في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية.

هذا ما أردنا عرضه من العلوم ذات العلاقة بالموضوع.

وقد اتضح من خلال ما ذكرناه أنّ الموضوع ليس موضوعاً طبياً محضاً، بل له أبعاد وزوايا متعددة ذات علاقة بعلوم مختلفة لكل منها دخل في توضيح وتفصيل أبعاد المسألة والهدي الإنساني الصائب فيها.

وقد لاحظت من خلال البحث أنّ هناك العديد من وجوه الضعف العلمي في النظريات الحديثة التي تشرعن الانطباعات والسلوكيات الشاذة في هذه العلوم جميعاً.

والواقع أنّ العديد مما ذكر في مقام التوجيه العلمي للانطباعات المغايرة عن الذات والميول الشاذة لهي من قبيل الوقوع بالشبهة أو اصطناعها في مقابل الأمور الوجدانية، ولهي أقرب إلى ما يسمى في هذا العصر بـ(شبه العلم) منها بالعلم الحقيقي.

ومن ذلك يعلم أنّ من الخطأ أن يفترض أنّ هذا الموضوع يدخل في مجال اختصاص الطب النفسي، ولا يصح أن يتدخل فيه إلا الطبيب وفق أساليب التحقق المعترف بها في هذا الاختصاص، والموقف في ذلك محسوم بتصريح الأكاديميات العالمية المعروفة أنّ الهوية الجنسية تتبع انطباع الشخص عن نفسه ولا تعتبر الانطباع المغاير عن النفس للخصائص الجسدية حالة غير مستقيمة ولا مرضية.

ومثل ذلك الافتراض الآخر، وهو أنّ هذا الموضوع يدخل في علم السلوك الإنسان في الفرع التي يتحدث عن السلوكيات الذكورية الأنثوية، وقد تمّ البتّ في هذا العلم بأنّ هذه السلوكيات كلها إنما هي سلوكيات اجتماعية ناشئة عن التربية الاجتماعية وليست ذات أسس فطرية، ولذلك يعبر عن اختلافها بالنوع الاجتماعي.

ووجه الخطأ في مثل هذا الانطباعات والافتراضات أمور:

١-إنّ لموضوعنا هذا (عن حقيقة الذكورة والأنوثة) كما عرفنا أبعاد مختلفة على ما أوضحناه، فهناك أبعاد جسدية ووظيفية ونفسية وسلوكية ترتبط بالطب ومبادئه المعروفة، كما أنّ هناك بعداً حكمياً يتعلق بالسنن التربوية والاجتماعية والصالح العام للمجتمع الإنساني، وهناك مضافاً إلى ذلك بُعدٌ تحليلي وفلسفي عام قد لا يكون الطبيب فيه ذو ممارسة كافية فيه، وهناك بعد قانوني أخلاقي يرتبط بمعرفة حقيقة القانون ومناشئها الفطرية والمكتسبة ودورها في حياة الإنسان.

٢-إنّ بعض الموضوعات التي تدخل في الطب أو الاجتماع قد تكون بديهية أو قريب المأخذ وليس معقداً كما هو الحال في سائر العلوم مثل الرياضيات والهندسة والفلسفة ومثله يكفي في إدراكه الوجدان العقلائي العام والخبرة العامة كما بينا ذلك من قبل.

٣-نّ النصوص الدينية هنا وفي النهي عن الاقترانات الشاذة لم تقتصر على ذكر حكم تشريعي، بل أفادت أنّ ذلك موافق لفطرة الإنسان الجسدية والنفسية، لأنّ الذكور والأنوثة الجسدية هي المقياس الهوية الجنسية كما سيأتي توضيحه، فمن كان يؤمن بها لا يسعه البت بإنكار العلم حقاً للبعد الفطري للموضوع.

٨-ضرورة التثبت العلمي المؤكد في الموضوع

إنّ الناظر في المشهد المعاصر للحياة يجد أنّ هناك تهوراً في بعض الأوساط العلمية ومراكز القرار الاجتماعي والسياسي في البناء على بعض النظريات العلمية غير المحسومة وتنفيذها والتثقيف عليها والتوصية بها على وجه عام من دون رعاية الموازنة الملائمة بين مستوى الاحتمال وخطورة المحتمل وحجم المؤونة المبذولة من قبل الفرد والمجتمع الإنساني في هذا الجيل والأجيال اللاحقة، وصعوبة تدارك الأمر إذا كانت النظرية خاطئة حقاً وإن ظهرت مضاعفاتها السلبية من جهة صيرورتها والسلوك الملائم لها جزءاً من الثقافة العامة.

بيان ذلك: أنّ هناك قاعدة وجدانية عقلائية[١] وهي أنه ينبغي للإنسان عند الإقدام على كل خطوة أن يقوم بالموازنة بين مستوى احتمال الصلاح أو الضرر فيه ومستوى الضرر أو الصلاح المحتمل والمؤونة التي لا بد من بذلها لإنجاز تلك الخطوة كما يشهد إجراء هذه المعادلة لدى التاجر بحرفية حيث يوازن احتمال النفع في تجارة ما ومستوى النفع ومؤونة تلك التجارة حتى يقدم على ذلك.

وكل ما كان الضرر المحتمل أكبر والمؤونة المبذولة أكثر احتيج الإقدام على الخطوة المنظورة إلى درجة أقوى من الاحتمال والثقة بالسلامة عن الضرر وإلا كانت الخطوة تهوراً مذموماً عند العقلاء.

---

(١) لاحظ في توضيح هذه القاعدة كتاب ضرورة المعرفة الدينية (من سلسلة منهج التثبت حول الدين: ٢٨/٣ وما بعد).

والذي يظهر بالنظر الجامع في موضوعنا أنّ هناك تهوراً واضحاً في شرعنة الانطباعات والميول الشاذة وتثقيف الناس عليها، لأنّ فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية إنما هي فكرة أقصى حدّها أن تكون نظرية عليها مؤشراتها في منظور القائلين بها وهي تقابل النظرة السائدة لدى العقلاء في التاريخ البشري كله، ولشرعنة هذه النظرية تأثير عميق للغاية في المجتمع الإنساني ومن جهات عديدة كما سوف نصفه في أصل البحث من أبرزها:

١-إيجاد الترديد والقلق النفسي للإنسان في هويته الجنسية، ولا سيما فئة المراهقين الذين يسرعون إلى افتراض هوية جنسية لأنفسهم مغايرة لجسدهم، فيتضررون بأنفسهم من خلال الإصرار على تغيير جنسهم بالتحول الجسدي (الصوري).

٢-إسقاط الميز الفطري الجوهري الفاصل بين النوعين (الذكر والأنثى) وفق الخصائص الجسدية والذي بُنيت عليه الحياة الإنسانية النفسية الأسرية والاجتماعية حتى العصر الحاضر، واستبدالها بميز صوري يعبر عن رغبة الشخص في التمظهر بمظهر الذكر أو الأنثى ـ بغض النظر عن خصوصيته الجسدية ـ فلا يكاد يميز الناظر أنّ من أمامه هل هو ذكر جسدياً أم أنثى؟ وهل هو يتعامل مع هذا أو تلك؟ وهذا يؤدي إلى اضطرابات واسعة في الميول والسلوكيات على وجه عام.

فشرعنة هذه النظرية وتنفيذها عملياً حقاً لهو من أوضح مصاديق التهور العلمي الفادح واختبار نظرية خطيرة على عامة المجتمع الإنساني من خلال التثقيف عليها وترويجها واعتبارها خياراً مقبولاً بديلاً عن تكامل الجنسين الذي جرت عليه

البشرية منذ نشأتها وحتى الآن، بما يؤدي إليه من تغيير الذهنية العامة والميول النفسية والأعراف الاجتماعية والثقافة البشرية إلى اتجاه سحيق ومنزلق خطير في الحاضر والمستقبل، حيث يمتد أثرها إلى الأجيال اللاحقة ولا يمكن التراجع عنها بعد دخولها في العقل الاجتماعي الجمعي.

وبهذا تمّ المدخل الذي أردنا ذكره قبل الشروع في البحث.

ويقع البحث كما تقدم في قسمين:

الأوّل في هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري والعلم والدين.

الثاني: في الاقتران السليم للجنسين وفق الهدي الفطري والعلم والدين.